الإصلاح من الخارج بين الممانعة و القبول: دراسة في حالات سوريا وليبيا والسعودية

أصبحت النظم السياسية العربية تواجه في السنوات الأخيرة مطالبات متزايدة بإصلاح نفسها، في سياق اهتمام متزايد من الباحثين بدراسة أوضاع هذه النظم، واختبار إمكانية حدوث تحول ديمقراطي فيها.

واعتبارًا من تسعينيات القرن العشرين؛ أخذت تبرز اتجاهات جديدة في دراسة النظم العربية، تمحورت حول عدد من المفاهيم والأطر النظرية الرئيسة؛ أولها التعددية السياسية والتحول الديمقراطي، وثانيها المجتمع المدني وعلاقته بالدولة، وثالثها الاقتصاد السياسي الجديد، ورابعها العلاقة بين الإسلام والسياسة، وخامسها السياسات العامة، وسادسها النظام الدولي والتحولات العالمية[1].

ثمة حدثان كبيران على قدر كبير من الأهمية، أكسبا مطلب إصلاح النظم العربية مزيدًا من الزخم، هما: أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وسقوط العراق في قبضة الاحتلال الأمريكي/ البريطاني في ٩ أبريل ٢٠٠٣. غير أنَّ قضية الإصلاح تبقى موضوعًا شائكًا بسبب تعدد المصادر التي تطالب بها؛ ومن ثم اختلاف دوافعها وغاياتها. فالإصلاح من منظور النخب العربية الحاكمة يعني شيئًا مختلفًا مقارنة بمنظور التيار الإسلامي، ويعني أمرًا ثانيًا في المنظور الأمريكي، وأمرًا ثالثًا في منظور التيار الليبرالي العربي. وبعبارة أخرى، هناك عدم اتفاق بين هذه الأطراف على مفهوم الإصلاح المطلوب ومداه وآلياته ووسائله ومجالاته؛ مما يجعلنا في الحقيقة أمام عدة خطابات إصلاحية وليس خطابًا واحدًا متجانسًا، هذا فضلاً عن أنَّ دعوات الإصلاح تأتي في ظل بيئة داخلية وإقليمية وعالمية معقَّدة؛ مما سيترك آثارًا على ناتج أو مُخرج العملية الإصلاحية.

هذه البيئة أثَّرت على مسار الإجراءات الإصلاحية "الشكلية" التي اتخذتها معظم النظم العربية استجابة للضغوط الأمريكية بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١؛ بحيث جاءت متسمة بكثير من التذبذب والاضطراب، اللذين يصلان إلى حد النكوص عن الإصلاح، والارتداد عنه في بعض الأحيان. وهناك من يرى أنَّ "ظروف ما بعد الحادي عشر من سبتمبر قد عزَّزت الاتجاه نحو المزيد من التسلط والاستبداد في الوطن العربي، على الأقل خلال الأجلين القصير والمتوسط"[2].

لقد انتقلت المبادرات السياسية الأمريكية الخاصة بالمنطقة العربية من الاهتمام بموضوع الصراع العربي/ الإسرائيلي، إلى التركيز على ضبط أوضاع الداخل العربي بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١، نظرًا لتأثير تلك الأوضاع على الأمن القومي الأمريكي؛ فالتهديد الذي تواجهه الولايات المتحدة –من منظور أمريكي– يكمن في مصدريْن؛ أولهما "الراديكالية الإسلامية" باعتبارها خطرًا أيديولوجيًّا يسعى إلى تحقيق أهداف سلطوية قمعية معادية للحرية. والآخر هو الأوضاع الداخلية في دول الشرق الأوسط؛ حيث تغيب الحرية وتستشري البطالة، وتعاني المجتمعات من الركود الناجم عن: الفقر, وحرمان المرأة من حقها, وتدني مستوى التعليم, وضعف وسائل الإعلام. ويعتقد المنظِّرون الأمريكيون أن مواجهة هذيْن المصدريْن من التهديد ممكنة باستخدام ثلاث أدوات: الهجوم الاستباقي، حرب الأفكار، الترويج للديمقراطية[3].

وبناء عليه؛ يمكن الادعاء بأن إدارة بوش أحدثت تحولاً في سياستها التقليدية إزاء العالم العربي, باعتمادها استراتيجية التغيير في المنطقة العربية, بدلاً

من استراتيجية الحفاظ على الوضع القائم, التي كانت معتمدة سابقًا.

المهم في هذا السياق أن فكرة نشر الديمقراطية ولو بقوة الاحتلال؛ باتت تلقى هوى لدى إدارة جورج بوش الابن، وهذا منطقي؛ لأنها تتناسب مع أجندتها في العراق وأفغانستان، ومشاريعها بشأن الشرق الأوسط الكبير، وهي تقدم غطاءً أيديولوجيًّا نبيلاً لمبدأ الهجوم الاستباقي والحرب ضد الإرهاب، وللسياسة الاستراتيجية التي تتبناها إدارة بوش بذريعة هجمات ١١ سبتمبر، زيادة على أنها تبرر لها تخفيف الضغط عن إسرائيل، وعدم إعطاء أولوية لقضية التسوية في الشرق الأوسط[٤].

وهذا ما يفسر اعتقاد قطاعات واسعة من الشعوب العربية، فضلاً عن النخب الفكرية والإعلامية والسياسية؛ بأن "أزعومة الإصلاح السياسيّ الأمريكيّة ليست أكثر من ذريعة للتدخل في الوطن العربي، وهندسة مصيره السياسي، وهي تعيد إلى الأذهان تجربة الدول الأوروبية الكبرى مع الدولة العثمانية نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن الماضي، حين كانت الدعوة إلى إصلاح أوضاع السلطنة تكِئةً للتدخل في ولاياتها الطَّرفية أولاً ثم في قلبها تاليًا"[٥].

والحق إن الممارسات الأمريكية في العراق ولبنان وفلسطين؛ تكشف عن عدم اتساق التصورات الأمريكية بشأن قضية الإصلاح السياسي في الوطن العربي؛ فقد عبثت السياسة الأمريكية أيما عبث بأنظمة هذه الدول الثلاث، ووضعتها جميعًا على فوهة بركان قابل للانفجار في أي لحظة تحت ضغط استشراء الانتماءات المذهبية والطائفية والفئوية[٦].

حدود الدراسة وإطار المعالجة

يدور السؤال البحثي الذي تطرحه الدراسة حول اتجاه تطور النظم السياسية في ثلاث دول عربية هي: سوريا وليبيا والسعودية، وطريقة استجابتها للضغوط الخارجية لإصلاح نظمها السياسية.

للإجابة على هذا التساؤل ستقوم الدراسة باستعراض بعض التفاصيل والجزئيات المتعلقة بحالاتها التطبيقية الثلاث، بهدف استيضاح العلاقة بين متغير الضغط الأمريكي ومتغير استجابة النظم له.

كان اختيار الحالات التطبيقية مرتبطًا بحجم الضغوط الأمريكية التي مورست على هذه الدول الثلاث بعد أحداث ١١ سبتمبر، وروعي فيها أن تكون مختلفة في طبيعة نظمها الداخلية؛ لاختبار ما إذا كانت استجاباتها للضغوط ستختلف بناء على اختلاف طبيعة بنائها الداخلي الاجتماعي والاقتصادي، بالرغم من اشتراكها في بعض السمات، مثلما ستوضح الدراسة في خاتمتها.

أولاً– حالة سوريا:

ربما تكون هذه الحالة أوضح ما يكشف عن طبيعة العلاقة بين الضغوط الأمريكية في قضية الإصلاح وتعامل النظم العربية معها.

إشكاليات الإصلاح في سوريا تبدأ أولاً من المصطلح المستخدم؛ فرجال الدولة والمقربون منهم يركزون على مصطلحي "التحديث والتطوير" لوصف طبيعة التغيير الذي يريدونه من خلال ربطه بالجانب الاقتصادي البحت؛ أي الانتقال من اقتصاد الدولة إلى اقتصاد السوق, وذلك في مواجهة مصطلح أو مفهوم "الإصلاح" الذي يبدو وكأنه يشير بشكل أساسي إلى تغيير في العلاقات الاجتماعية والسياسية؛ أي في طبيعة السياسة والحكم[٧].

"لقد تحفّظ الرئيس بشار الأسد على استخدام مصطلح "الإصلاح" انطلاقًا من حساسية النظام السوري المعهودة (من عهد الرئيس حافظ الأسد) من العبارات التي تتداولها وسائل الإعلام، وإيمانًا أيضًا أن سوريا في عهد "القائد الخالد حافظ الأسد" –كما تطلق عليه وسائل الإعلام الرسمية– لم تكن على خطأ

حتى تحتاج إلى إجراء إصلاح بعده؛ وإنما علينا أن نقوم بـ"التطوير والتحديث"؛ تطوير ما كان قد بناه سابقًا؛ وتحديث هذه الأطر بما يتناسب مع معطيات العصر وتقنياته؛ لذلك رفض الرئيس بشار مرارًا الحديث عن "الإصلاح"، وكان يجيب باستمرار أن المصطلح المعتمد لدينا في سوريا هو التطوير والتحديث[٨].

أما الإشكالية الثانية فتنبع من سمة "المراوحة في المكان"، التي لازمت النظام السوري منذ وصول الرئيس بشار إلى السلطة في يونيو ٢٠٠٠، بالرغم من مراهنة البعض على حدوث تحولات عميقة في عهده، استنادًا إلى اعتبارات عدة منها :حنكته الشخصية، وإدراكه لعمق الأزمة التي تعيشها البلاد بفعل البيروقراطية وعلاقات الانتفاع المتبادلة، والإجراءات العديدة التي اتخذتها حكومتا محمد مصطفى ميرو وناجي العطري، ومناخ الانفتاح النسبي المتمثل في إفساح هامش أكبر أمام المثقفين والسياسيين للتعبير بحرية نسبية عن آرائهم، من دون أن يتعرضوا بعدها للاستجواب والملاحقة[٩].

وقد اعتُبر بشار الأسد ممثلاً لجيل جديد، يحمل رؤية "تحديثية" تتضمن توطيد الليبرالية الاقتصادية، والتقليل من الفساد الساعي وراء الريع، إلى جانب الانفتاح على الغرب[١٠].

لكن كان واضحًا أن ترتيب ملف خلافة بشار الأسد لوالده بعد وفاته بصورة مفاجئة؛ هو أمر لا يخلو من دلالة فيما يتعلق بحدود الانفتاح الذي يمكن أن يذهب إليه العهد الجديد؛ فالنظام السياسي استجاب سريعًا، بما يوحي بعدم رغبة نخبته في الخوض في أي جدل سياسي حول التغيير، و ارتفعت على الفور بعد وفاة الأسد الأب (٢٠٠٠/٦/١٠) شعارات "التغيير في ظل الاستمرارية"، و"التجديد في ظل الاستقرار"؛ لأن استقرار سوريا على مدى سنوات طويلة ارتبط باسم حافظ الأسد، وسيبقى كذلك حتى بعد وفاته. وفي أقل من يومين انتقلت السلطة بهدوء من الأسد الأب إلى ابنه، وانعقد مجلس الشعب لتعديل المادة ٨٣ من الدستور السوري التي تنصُّ على أن "عمر رئيس الدولة يجب ألا يقل عن الأربعين"، وتحول السن المطلوب إلى ٣٤؛ وهو عمر الدكتور بشار. ثم انعقد المؤتمر القطري التاسع لحزب البعث في موعده في ٢٠٠٠/٦/١٧، وجرى تعيين بشار الأسد أمينًا قطريًّا عامًا للحزب في ختام أعمال المؤتمر. وبعد ذلك ناقش مجلس الشعب اقتراح القيادة القطرية للحزب بترشيح الدكتور بشار للرئاسة، وحظي القرار بالإجماع، وتمَّ تحديد يوم ٢٠٠٠/٧/١٠ موعدًا للاستفتاء، وحصل بشار الأسد فيه على نسبة قدرها ٩٧,٢٩% من الأصوات، وأصبح بذلك رئيسًا لسوريا[١١].

وبعد مرور أكثر من ست سنوات من حكم الرئيس الشاب؛ اتضح أن مضمون شعاري "التطوير والتحديث" اللذين يصرُّ الحكم على استخدامهما لم يتعدَ بعض التعديلات الطفيفة التي تعكس رغبة ضعيفة في التغيير، وتحصره في أضيق نطاق ممكن.

ثمة إشكالية ثالثة تتعلق بحجم التغير الحاصل في البيئة الدولية، وتأثيراته على السياسة الخارجية السورية، وطبيعة الدور الإقليمي لسوريا. وعلى حين تمكن الرئيس حافظ الأسد بمهارة ملحوظة من إعادة بناء الموقع الاستراتيجي لبلده ضمن المنظومتين الإقليمية والدولية، من خلال اتباع سياسة خارجية نشطة متبدلة التحالفات ودقيقة التوازنات؛ لم يكن ورثته على نفس القدر من المهارة ومعرفة الحقيقة الاستراتيجية لسوريا؛ فأضاعت السياسة السورية بوصلتها، واندفعت إلى خيارات سياسية يصُعب السيطرة على نتائجها، وحاول العهد الجديد تجديد قوة النظام السوري من خلال تشديد القبضة على لبنان ومد النفوذ إلى العراق، بدون التنبُّه لمخاطر هذه السياسة، في وقت تأكدت فيه نزعة الهيمنة الأمريكية، واختيارها منطقة المشرق العربي للرد على أحداث ١١

سبتمبر ٢٠٠١. وهو ما عنى أن الولايات المتحدة لم تعد تكتفي منذ ذلك الوقت بأن يقدم العرب يد العون لها كما حدث في الحرب على العراق ٢٠٠٣؛ وإنما أصبحت تريد منهم التجاوب الكامل في إعادة ترتيب وضع المنطقة، بما في ذلك حسم الصراع العربي/ الإسرائيلي لمصلحة تل أبيب، كما تجلّى في: إعلان الرئيس بوش في ٢٠٠٢/٦/٢٤، و خارطة الطريق ٢٠٠٣، وخطاب الضمانات الأمريكية الذي قدمه بوش لشارون في أبريل ٢٠٠٤[١٢].

وقد ازدادت وطأة البيئة الخارجية كثيرًا على سوريا، بعد سقوط نظام صدام حسين في ربيع ٢٠٠٣، ومسَّ الضغط الخارجي تماسك الداخل السوري، وانعكس ذلك خصوصًا على الأكراد السوريين الذين تقدر نسبتهم بـ٨ إلى ١٠% من الشعب واندلعت أعمال عنف خطيرة في مدينة القامشلي شمال شرق البلاد في ربيع ٢٠٠٤، وراح ضحيتها قرابة ٣٠ مواطنًا كرديًّا، فضلاً عن حملات اعتقال طالت المئات؛ مما أفرز تغيرًا في نمط تفاعل الأكراد المألوف ضمن الحقل السياسي السوري؛ بحيث باتوا ينزعون نحو المعارضة [١٣].

باختصار "تعاني سوريا اليوم من مشكلتين متداخلتين تغذي إحداهما الأخرى: نظام سياسي مغلق وجامد، ومجتمع يعاني من تكسُّر شديد ومتفاقم يتبع خطوطًا أهلية"[١٤]. ويضاف إلى هاتين المشكلتين مستوى مكثَّف من الضغط الخارجي(الأمريكي خصوصًا) الذي يهدف إلى دفع النظام السوري نحو تغيير سياساته الإقليمية وتحالفاته الخارجية (مع إيران بخاصة). فما هي فرص واحتمالات الإصلاح في سوريا في ظل هذه المشكلات؟

١ – العلاقات السورية/ الأمريكية كمحدد للإصلاح في سوريا

طيلة تاريخها الممتد مرَّت العلاقات السورية/ الأمريكية بعدد كبير من الأزمات، لكن الرئيس حافظ الأسد استطاع أن يُبقي هذه العلاقات في حالة وسط؛ بحيث لا تصل إلى حد القطيعة الكاملة، ولا التفاهم الكامل . وبقدر ما تميزت السياسة الخارجية للنظام السوري بالبراجماتية والبحث عن التسويات والتفاهمات؛ غلب على السياسات الداخلية له الجمود والتصلب والشعاراتية، ورفضه الحوار أو التفاهم، أو القبول بالتعدد أو التنافس مع القوى الداخلية المعارضة. وكان يصنع بذلك مفارقة حقيقية؛ إذ لم يكن للسياسات الداخلية هدف سوى العمل بشتى السبل –القانونية أو شبه القانونية أو العنيفة– لتحييد المجتمع وشلّ حركته وإخضاعه بصورة سلبية لسيطرة الدولة وأجهزتها[١٥].

هذا النمط من إدارة العلاقات الخارجية مع الولايات المتحدة توارى بفعل عدة عوامل:

أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ التي أدانها بشار الأسد بقوة بدون أن يخفف ذلك من حدة الضغوط الأمريكية على سوريا، ودخول المنطقة العربية مرحلة جديدة مختلفة عن مرحلة مؤتمر مدريد للسلام بعد إقدام أرييل شارون على اجتياح الضفة الغربية (مارس/ أبريل ٢٠٠٢)، والاحتلال الأمريكي/ البريطاني للعراق في ربيع ٢٠٠٣.

لم يعد بمقدور النظام السوري عمليًّا أن يتكيف مع السياسات الأمريكية بعدها؛ حيث تصاعدت الاتهامات الأمريكية لسوريا إلى درجة التهديد بتغيير النظام في دمشق، وطالبت واشنطن سوريا بداية بتسليم الموالين لصدام حسين، وعدم توفير دعم لهم، واتهمها بوش بأنها تمتلك أسلحة كيمائية، وأنها أجرت تجارب حديثة على أسلحة دمار شامل، وأضيفت هذه التهم إلى لائحة الاتهامات السابقة بدعم حزب الله والمنظمات الفلسطينية[١٦].

وقامت الولايات المتحدة بتوظيف نمط من "الدبلوماسية الشاملة" متنوعة الوسائل؛ من الضغط السياسي المباشر عبر إرسال وزير خارجيتها كولن باول

إلى دمشق في ٢٠٠٣/٥/٣ مدججًا بلائحة من المطالب المتزايدة، بدون تقديم أي حوافز لسوريا لتحقيق أيٍّ من مصالحها، ثم زار السيناتور توم لانتوس سوريا مجاهرًا بعدائه لها وللعرب كافة من قلب دمشق، وتوالت المقالات في الصحف الأمريكية بأقلام مشاهير الكتّاب في حملة منظّمة ومعدَّة سلفًا للهجوم على السياسات السورية[١٧].

ثمة تفسيرات مختلفة للحملة الأمريكية على سوريا؛ **التفسير الأول** يركز على أن تصفية إرادة الممانعة لدى النظام السوري سيترك أثرًا كبيرًا على السياسات الإقليمية؛ بما يسمح بإعادة هيكلتها كليًّا لتتوافق مع مشروع الهيمنة الأمريكية في المشرق العربي، وبما يضعف إيران الحليفة لسوريا[١٨].

أما **التفسير الثاني** فيتعلق بالتحريض الذي تمارسه قوتان مؤثرتان في الداخل الأمريكي هما: لجنة العمل الأمريكية/ الإسرائيلية (AIPAC)، والفاشية المارونية المتعصبة (الفالا نجيستس). وبالرغم من عدم شهرة القوة الأخيرة؛ إلا أنها تمثل المحرك الأساسي للوبي اللبناني في الولايات المتحدة، أو ما يعرف باللجنة الأمريكية من أجل لبنان حر، الذي عمل بالتعاون مع "ايباك" لدفع الإدارة لتبني ضغوط قوية لتحقيق هدفين: إصدار قانون "محاسبة سوريا واستعادة سيادة لبنان"، وانسحاب الجيش السوري من لبنان[١٩].

يدور **التفسير الثالث** حول علاقة سوريا بحزب الله الذي يُنظر إليه أمريكيًّا على أنه أداة سورية وإيرانية للتأثير في الساحة اللبنانية؛ وهي نظرة بالغة الاختزال والسطحية في آن؛ فالكتابات الجادة تقرُّ بأن حزب الله منظمة وطنية لبنانية، تتمتع باستقلال حقيقي عن إيران وسوريا على حد سواء. وبالرغم من تحالفه الوثيق معهما؛ إلا أن الحزب يأخذ في اعتباره قاعدة رئيسة هي منع الكيان الإسرائيلي من تحصيل المزيد من النفوذ الإقليمي، أو تغيير قواعد اللعبة الإقليمية؛ مما يعني أن الحزب يراعي -عند قيامه بتقدير المخاطر والتهديدات الإسرائيلية- المصالحَ اللبنانية والسورية والفلسطينية والإيرانية جميعًا[٢٠].

ويبدو أن اليمين الجمهوري الأمريكي لم ينس أبدًا إهانة حزب الله لأمريكا في عام ١٩٨٣، عندما نفذ الحزب أكبر عملية فدائية ضد القوات الأمريكية في الخارج؛ وهي العملية التي أجبرت الولايات المتحدة على سحب قواتها من لبنان. وترى الولايات المتحدة أن سوريا مسئولة عن نمو قوة حزب الله، وتضع سوريا على قائمة الدول الراعية للإرهاب لهذا السبب[٢١].

ومن الواضح أن المحافظين الجدد قد أعدوا عددًا من الخطط والاستراتيجيات للتعامل مع سوريا، في إطار رؤية أوسع لضمان أمن الكيان الإسرائيلي. ومن أهم هذه الاستراتيجيات ما تضمنه تقرير "الفصل الحاسم: استراتيجية أمنية جديدة لتأمين الكيان". ويدور التقرير حول تبني نهج أمريكي/ إسرائيلي جديد فيما يتعلق بعملية السلام وأمن إسرائيل، واتباع أسلوب المبادرة، وتأمين وحماية الحدود الشمالية للكيان، خصوصًا من التهديد السوري عبر حزب الله، والتحرك باتجاه تشكيل البيئة الاستراتيجية المحيطة بإسرائيل، وإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط للتقليل من الخطرين العراقي والسوري، عبر التحالف مع تركيا وصياغة علاقة أمريكية/ إسرائيلية جديدة تقوم على الشراكة بين البلدين، وتدعيم اعتماد إسرائيل على ذاتها بما يفضي إلى تغيير طبيعة العلاقات مع الفلسطينيين حتى يمتثلوا لتنفيذ الاتفاقيات ويتوقف ياسر عرفات عن المناورة[٢٢].

وهكذا يتضح أن جزءًا كبيرًا من الساسة الأمريكيين يركزون على "احتواء سوريا وليس التعاون معها"، من دون أن يصل ذلك إلى مستوى تغيير النظام السوري؛ وهو ما دفع بالسفير السوري في واشنطن عماد مصطفى إلى القول: "ليست هناك سياسة أمريكية تجاه سوريا". وهو رأي يتبناه أيضًا فلايفت ليفريت مؤلف كتاب "وراثة سوريا: اختيار

بشار بالنار" إذ يقول إن الإدارة الأمريكية الحالية لا تمتلك استراتيجية واضحة تجاه سوريا؛ فهي تأتي دائمًا إلى سوريا بالعصا من دون أي جزرة . ويشير إلى ثلاثة احتمالات في سياق سياسة أمريكا تجاهها؛ **أولها**: استمرار الضغط السياسي والاقتصادي والإعلامي على سوريا. **والثاني**: التعامل معها كنظام طالبان أو نظام صدام حسين باتباع أسلوب التغيير القسري للنظام، **والثالث**: اتباع سياسة العصا والجزرة على الطريقة الليبية[٢٣].

أما **التفسير الرابع** للحملة الأمريكية على سوريا؛ فيتّخذ بعدًا حضاريًّا وثقافيًّا، ويُبرز أصحابه – عن حق– السياق الأشمل للحملة، المتعلق باستهداف المنطقة العربية والإسلامية بجملتها، بغرض تطويعها "حضاريًّا" بضرب محاور الممانعة والقوة فيها، ابتداء من العراق مرورًا بإيران، وانتهاءً بسوريا والحركات الإسلامية –خصوصًا التي تقاوم الاحتلال في العراق وفلسطين ولبنان– ويتعلق ذلك أيضًا بتجريد إيران من حقها في تطوير تقنية نووية سلمية، والقضاء على أي بقعة ممانعة يمكن أن تشكل بداية للإرهاصات الحضارية الإسلامية، خاصة على صعيد التضييق على التعليم الديني، و الضغط لتعديل المناهج في عدة دول إسلامية؛ وهو ما تصفه هذه الدراسات بـ"الحرب الاستباقية الحضارية"، التي تستمد أفكارها من دراسات الاستشراق الأمريكي، وخصوصًا لدى برنارد لويس، والأبحاث التي تزكي فكرة صدام الحضارات[٢٤].

وإجمالاً لتأثير العلاقات السورية/ الأمريكية على قضية الإصلاح في سوريا؛ يمكن القول إن هذه الضغوط الأمريكية تولد "إرادة ممانعة" لدى النظام السوري، بل وربما تدفعه لتشديد قبضته في التعامل مع القوى الوطنية الداخلية، ومؤسسات المجتمع المدني، ومنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان، تحت دعوى تزامن مطالبتها بالإصلاح السياسي مع مطالب وضغوط الولايات المتحدة؛ بما يشكل ذريعة يمكن أن يوظفها النظام السوري لاستمرار هيمنته على المجتمع والإنسان في سوريا.

لكن البعض يشير إلى أن تصاعد احتمالات المواجهة بين سوريا والولايات المتحدة، لاسيما في ضوء تناغم المواقف الأوروبية مع موقف إدارة بوش من سوريا بعد اغتيال رفيق الحريري؛ يمكن أن يضغط في اتجاه التحول الديموقراطي والإصلاح السياسي في سوريا، لاسيما إذا تدعَّمت قدرات الرئيس بشار الأسد في مواجهة الحرس القديم للنظام[٢٥].

٢– الداخل السوري

مما يزيد من مأزق الإصلاح السياسي في سوريا أن الضغوط الخارجية الكثيفة تتعامد مع وضع خاص يحيط بالمجتمع السوري وفاعلياته المدنية والحزبية والسياسية. وبشكل عام يمكن القول إن حالة الطوارئ المستمرة من ٨ مارس ١٩٦٣ حتى اليوم، والتي تلاها بعد تسع سنوات تأسيس "الجبهة الوطنية التقدمية" عام ١٩٧٢، ومحاولات بناء مجتمع اشتراكي تحت قيادة حزب "البعث العربي الاشتراكي" كما تتضمن المادة الثامنة من دستور ١٩٧٣؛ كل ذلك أدى إلى تحول الدولة في سوريا إلى دولة تسلطية، حولت المجتمع السوري إلى أفراد محاصرين بالخوف من السلطة وأجهزتها الأمنية، وجرى تخفيض مفهوم المواطنة إلى مستوى الولاء الحزبي أو الشخصي، ومفهوم الشعب إلى مستوى "الرعية"، التي ينحصر دورها في تأييد النظام، وأصبح الفساد في الدولة مؤسسيًّا مما اضطر المواطن السوري إلى الالتحاق بالسلطة، وتحول التعليم إلى بوق دعاية لحزب البعث وشخص القائد، ونشأت حالة من الأمية السياسية –خاصة عند الشباب– أسهم فيها سيطرة الدولة على وسائل الإعلام كافة، وتأميم الأفكار والآراء، وممارسة سياسة التعتيم الإعلامي وحجب الحقائق السياسية والأحداث الواقعية. وهذا الوضع المتأزم دفع السوريين إلى التمسك

بالانتماءات الأولية، وإحياء العلاقات العشائرية والقبلية والانغلاق الطائفي[٢٦].

لقد توقع كثيرون أن تتغير هذه الأوضاع بعد استلام بشار الأسد مقاليد الرئاسة في يونيو ٢٠٠٠، خصوصًا أن النظام سمح للنشطاء السياسيين بمساحة من الحركة في النصف الأول من عام ٢٠٠١؛ فيما عُرف بربيع دمشق. وبغية الإيحاء بأن النظام يتجه إلى الانفراج الداخلي سمح النظام بنوع من الانفتاح الاقتصادي، وانحسرت -جزئيًّا- التدخلات الأمنية اليومية في شئون المواطنين؛ بهدف تعزيز سلطته ومكانته بين السوريين.

لم يستطع المثقفون السوريون تحمل مسألة توريث الجمهورية بالرغم من وعود التغيير التي جاءت في خطاب القسم الذي ألقاه الرئيس بشار الأسد في ٢٠٠٠/٧/١٧، وأصدروا بيانًا في ٢٠٠٠/٩/٢٧ (عرف فيما بعد ببيان الـ"٩٩") طالبوا فيه الحكومة بإلغاء قوانين الطوارئ، والاعتراف بالتعددية السياسية، ومنح الحريات العامة، وغير ذلك، ولم يكن من بين موقعي هذا البيان أيٌّ من المحسوبين على التيار الإسلامي. ومقارنة بهذا البيان المقتضب أصدر مثقفون سوريون بيانًا آخر (وثيقة الألف) في ٢٠٠٠/١٢/٩، يعلنون فيه عن تشكيل "لجان إحياء المجتمع المدني"، وتميز عن "بيان الـ٩٩" بالمطالبة بإلغاء حكم الحزب الواحد المنصوص عليه في المادة الثامنة من الدستور، فضلاً عن مطلب إلغاء حالة الطوارئ الذي تضمنه كلا البيانين[٢٧].

امتاز "ربيع دمشق" أيضًا ببروز فكرة المنتديات السياسية العلنية، وكان من أشهرها منتدى "الحوار الوطني"، الذي أسسه النائب رياض سيف، وأعلن في يناير ٢٠٠١ ورقة أولية لحزب جديد اسمه "حركة السلم الاجتماعي". وتكشف هذه الورقة عن توجه ليبرالي يقوم على أساس استيعاب الاختلافات الدينية والطائفية في إطار الإسلام الحضاري الشامل.

ضاق النظام ذرعًا بهذا الحراك السياسي، وبدأ المسئولون السوريون (بمن فيهم وزير الإعلام ونائب الرئيس والرئيس نفسه)؛ حملة إعلامية ضد هذه المنتديات السياسية ونشطاء المجتمع المدني، واتهموا الناشطين بتلقي أموال من سفارات وحكومات أجنبية. وفي ٢٠٠١/٢/١٧ طالبت السلطاتُ الأمنية المنتديات السياسية بالحصول على ترخيص مسبق، يتضمن شرطًا بإعلام السلطات بأسماء المشاركين ونص المحاضرات قبل إلقائها. وقد أصرَّ النائب رياض سيف على تحدي الحظر الأمني المفروض على المنتديات، وعقد منتداه في ٢٠٠١/٩/٥؛ مما أفضى إلى اعتقاله بعد أربعة أيام، وإغلاق جميع المنتديات؛ بما أدى عمليًّا إلى إنهاء "ربيع دمشق"[٢٨].

وبعد اعتقال عدد آخر من النشطاء السياسيين؛ صدر حكم على رياض سيف بالسجن خمس سنوات، بثلاث تهم هي: محاولة تغيير دستور الدولة بطرق غير مشروعة، وتعطيل مؤسسات الدولة عن القيام بدورها، وإشاعة أنباء كاذبة من شأنها أن توهن نفسية الأمة في زمن الحرب. كما نال الاقتصادي والناشط عارف دليلة حكمًا بالسجن لمدة عشرة سنوات بالتهم ذاتها [٢٩].

ومهما يكن من أمر؛ فإن "ربيع دمشق" الذي انتهى نهاية حزينة قد كشف عن تطورين مهمين؛ أولهما قدرة النشطاء السوريين على رفع سقف حرية التعبير السياسي في البلاد، بالرغم من السياسات الأمنية الصارمة. والآخر هو اقتناع جماعة "الإخوان المسلمين" في سوريا -التي تتخذ من لندن مقرًا لها- بجدوى التحرك، رغم التردد الذي أبدته الجماعة في بداية ربيع دمشق.

والملاحظ أن دور جماعة الإخوان المسلمين برز فيما بعد في عدة تطورات:

١- صياغة "ميثاق الشرف الوطني للعمل السياسي" في أغسطس ٢٠٠٢، الذي جمع معظم التيارات في الخارج، وبعض نشطاء الداخل.

٢- إعلان الإخوان برنامجًا سياسيًّا جديدًا في ديسمبر ٢٠٠٤، ارتكز على مبدأ التجديد الديني، وتقديم تصورهم السياسي في ورقة مكتوبة إلى منتدى جمال الدين الأتاسي -وهو المنتدى الوحيد الذي بقي يعمل جزئيًّا بعد انتهاء ربيع دمشق- تحت عنوان "حوار الإصلاح في سوريا" (٢٠٠٥/٥/٧). وكان عقد المنتدى يهدف لإبراز أحد مطالب المعارضة الداخلية والخارجية؛ وهو إلغاء القانون ٤٩ لعام ١٩٨٠ الذي يقضي بعقوبة الإعدام لكل من ينتسب إلى جماعة الإخوان المسلمين، وذلك استباقًا لعقد المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث في يونيو ٢٠٠٥,

٣- انضمام الإخوان إلى إعلان دمشق للتغيير الوطني الديموقراطي"، الصادر في أكتوبر ٢٠٠٥، والذي يمثل في رأي بعض المراقبين قفزة نوعية في عمل المعارضة السورية؛ كونه جمعَ -لأول مرة- بين شخصيات يسارية وإسلامية وليبرالية، على هدف تغيير النظام السوري وليس إصلاحه[٣٠].

وقد لعب "التجمع الوطني الديموقراطي" دورًا محوريًّا في الوصول إلى إعلان دمشق. ومعلوم أن التجمع الذي تأسس عام ١٩٨٠ من خمسة أحزاب يسارية معتدلة (قومية وماركسية واشتراكية)؛ هو عصب المعارضة داخل سوريا؛ مما جعله منذ ذلك الحين عرضة للملاحقة الأمنية، لكن ذلك لم يمنعه من إقامة حوار مع القوى الأخرى في المعارضة بهدف توحيد جهودها؛ مما أسفر عن صدور إعلان دمشق [٣١].

وإذا كان كثير من الباحثين قد شدَّدوا على أهمية "إعلان دمشق" المنبثقة من توقيت صدوره، وحجم القبول الذي حظي به في أوساط المعارضة السورية؛ إلا أنه لم يسلم من النقد؛ بل طالب البعض بإعادة صياغته كليًّا[٣٢].

من أوجه النقد التي وجّهت للإعلان:

١- ترجيحه لكفة الإسلاميين والليبراليين والأكراد، على حساب انخفاض المكوِّن العروبي والاشتراكي؛ رغبة في استقطاب تأييد الأكراد له.

٢- صمته عن قضايا كبرى بوزن العراق وفلسطين.

٣- تزامن صدوره مع نشر تقرير ديتليف ميليس وزيادة الضغوط الأمريكية على سوريا [٣٣].

وفي وقت لاحق حدث تطوران لهما علاقة بإعلان دمشق؛ أولهما انشقاق عبد الحليم خدام نائب الرئيس السوري، والذي أدلى بحديث مطول لقناة العربية (٢٠٠٥/١٢/٣٠)، تناول فيه ثلاثة محاور: الوضع السوري الداخلي، الوضع اللبناني وحادثة اغتيال رفيق الحريري، وملف العلاقات السورية/ الأمريكية. وقد شن خدام حملة قومية ضد النظام السوري ورئيسه متهمًا إياه بالدكتاتورية والانفراد بالسلطة، والقراءة الخاطئة للتطورات العربية والدولية. وحمَّل خدامُ النظامَ مسئولية اغتيال الحريري، وانتقد رئيسَ جهاز الاستخبارات السوري السابق في لبنان رستم غزالي، الذي "يتصرف كأنه الحاكم المطلق في لبنان"، وأشار إلى أن انتحار غازي كنعان وزير الداخلية السوري (٢٠٠٥/١٠/٢) جاء بسبب انعكاسات الوضع اللبناني، وتحميل النظام لكنعان مسئولية التراكمات في الوضع اللبناني [٣٤].

وبعد أسبوع من تداعيات هذا الحديث المثير؛ أكّد عبد الحليم خدام أنه يعمل على إنضاج الظروف، من أجل أن ينزل السوريون إلى الشارع لإسقاط النظام السوري الحالي، نافيًا أنه يسعى إلى التغيير عبر انقلاب عسكري. وأضاف أن نظام بشار لا يمكن إصلاحه، ولم يبق سوى خيار إسقاطه، مؤكدًا استعداده للقاء

لجنة التحقيق الدولية في اغتيال رفيق الحريري؛ بغرض المساعدة في كشف الحقائق[٣٥].

أما التطور الآخر فهو إنشاء "جبهة الخلاص الوطني" بعد اجتماع سبعة عشر معارضًا سوريًا في بروكسل (٢٠٠٦/٣/١٧)، من بينهم المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين بسوريا علي صدر الدين البيانوني، وعبد الحليم خدام، إضافة إلى ممثلين عن المعارضين من الليبراليين والشيوعيين والأكراد. وقد اتفق المشاركون على تشكيل حكومة انتقالية، مدتها ستة أشهر، تكون جاهزة لتولي إدارة البلاد في اللحظة المناسبة بديلاً عن النظام السوري الحالي، مع إلغاء دستور ١٩٧٣ بكل ما يمثله من خلل، واعتماد دستور ١٩٥٠ مرجعية أساسية انتقالية لكل تصرفات الحكومة الانتقالية وسياساتها.

وخلص الاجتماع إلى الاتفاق على آليات عمل للجبهة منها: كشف حقيقة النظام الحالي وفساده واستبداده أمام العالم أجمع، وتكثيف الاتصالات مع الدول العربية لكشف معاناة الشعب السوري، وفضح انتهاك السلطات لحقوق الإنسان السوري أمام مختلف منظمات المجتمع المدني في العالم؛ وذلك بهدف الوصول بالشعب السوري إلى حالة العصيان المدني، التي تمثل المدخل العملي للتغيير الوطني[٣٦].

وقد نأت المعارضة السورية في الداخل –التي أطلقت إعلان دمشق– بنفسها عن جبهة الخلاص الوطني، وانتقدها عدد من القوى والشخصيات السورية؛ وكان منهم: المتحدث باسم "التجمع الوطني الديمقراطي"، ورياض الترك، وهيثم مناع[٣٧].

وإجمالاً لتأثير أوضاع الداخل على قضية الإصلاح في سوريا؛ يمكن القول إن هناك قدرًا من الديناميكية دخل على المعارضة السورية فكريًا وثقافيًا على الأقل بحيث أخذت تظهر أدوات وآليات جديدة للتعبير عن المعارضة؛ مثل: المنتديات، لجان إحياء المجتمع المدني الموجودة في معظم المحافظات السورية، جمعيات ومنظمات حقوق الإنسان، وانتشار المواقع الإلكترونية، واستخدام الإنترنت –خصوصًا من الشباب– التي يمكن أن تشكل بالتدريج وعاءً ديمقراطيًا لبلورة الأفكار، بما يؤدي في النهاية إلى مزيد من الانفكاك السياسي والفكري عن النظام[٣٨].

وبالرغم من أهمية ذلك؛ إلا أنه من الصعوبة بمكان تجاهل ضعف المعارضة السورية وتشرذمها الفكري والأيديولوجي، بحكم سياسات النظام التي أنهكتها على مدى ثلاثة عقود، وأفرغتها من نخبها وسياسييها، واستأنست خطابها؛ بحيث باتت المعارضة تعاني من نقص القاعدة الشعبية الداعمة، والقادرة على فرض مطالبها، وتحقيق أهدافها الوطنية. كما استطاع النظام جرَّ المعارضة إلى تبني خطاب حدي وشنِّ حروب كلامية، تضعف من تأثيرها على الرأي العام السوري؛ وذلك عبر آليات وأدوات مختلفة [٣٩].

ثانيًا– حالة ليبيا:

يطرح النموذج الليبي في التعامل مع قضية الإصلاح السياسي أسئلة هامة جديرة بالبحث من قبيل: علاقة التغير في السلوك الخارجي بأوضاع الداخل الليبي، لا سيما فيما يتعلق بالعلاقة بين المجتمع والدولة، ومدى استعداد القوى الكبرى (والولايات المتحدة خصوصًا) للصفح عن السياسات الثورية التي تبناها العقيد معمر القذافي لفترة تزيد عن ثلاثة عقود، وعلاقة الانفتاح الغربي على ليبيا بفرص الاستثمار والموارد المتاحة في الاقتصاد الليبي، الذي أنهكه الحصار طيلة عقد التسعينيات.

ربما يصح القول إن ليبيا تعيد تعريف ذاتها، من خلال بلورة صورة جديدة للنظام، تقوم على عدة ركائز:

١– إعادة رسم السياسة الخارجية الليبية، وإعادة تعريف دوائر حركتها بالتوجه نحو الدائرتين

الإفريقية والعالمية، بالتزامن مع تقلص الاهتمام بالدائرة العربية ومشكلاتها المتعددة.

٢- تقديم النظام الليبي باعتباره صاحب دور قيادي في صنع السلام والاستقرار السياسي على الصعيدين الإقليمي والدولي.

٣- إعطاء مؤشرات على انفتاح الاقتصاد الليبي نحو الخصخصة، بما يتضمن إتاحة الفرصة أمام الاستثمار الأجنبي في ليبيا.

١- الضغوط الأمريكية على النظام الليبي لتعديل سياسته الخارجية

خلال عقدين من الزمن مرَّت العلاقات الليبية/ الأمريكية بدورة كاملة تقريبًا؛ فالضربة الجوية الأمريكية لليبيا في عام ١٩٨٦؛ دفعت العقيد القذافي إلى الذهاب بعيدًا في مناهضة المصالح الأمريكية، من خلال دعم معارضي الولايات المتحدة وبريطانيا في أماكن متفرقة من العالم، واستمر على هذا المنوال حتى أوائل فبراير ٢٠٠١، حينما بدأت المباحثات الليبية مع الولايات المتحدة وبريطانيا بشأن تعويض أهالي لوكربي مقابل رفع العقوبات الدولية عن ليبيا[٤٠].

وبغض النظر عن تركيز الخطاب السياسي الأمريكي على قضايا احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والقيم الديمقراطية؛ باعتبارها ركائز في سياستها الخارجية، فإنها كانت تقصد أساسًا من العقوبات الاقتصادية واستخدام الأداة العسكرية ضد ليبيا -بما في ذلك تدريب معارضي النظام الليبي- التأثير على السياسات الخارجية الليبية بقطع النظر عن طبيعة نظام الحكم في ليبيا[٤١].

ومن المفارقات في هذا الصدد أن العقوبات الاقتصادية الأمريكية التي فُرضت على ليبيا منذ عام ١٩٩٢ أدت إلى تعزيز تحكم العقيد القذافي في قرارات السياسة الخارجية، بعدما حصل على تفويض شعبي من المؤتمرات الشعبية لإدارة السياسة الخارجية بحرية تامة، وهو يستعين بالطبع بنخبة محدودة العدد، ويقوم بتوزيع الأدوار عليها[٤٢].

عزَّزت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ رغبة الزعيم الليبي في التفاهم مع الولايات المتحدة؛ فبادر بإدانة هذه الهجمات، ووصفها بالبربرية وغير الإنسانية. وكان العقيد يستكمل بذلك مسارًا لمسعاه المتعلق بحل المشكلات العالقة مع الولايات المتحدة، وأدرك مبكرًا أن صدور القرار رقم ١٣٧٣ عن مجلس الأمن في ٢٠٠١/٩/٢٨ الذي يدعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الالتزام بمحاربة الإرهاب؛ ينطوي على فرصة ممتازة للانخراط في معركة الولايات المتحدة ضد هذا العدو المشترك؛ فقامت السلطات الليبية بتنظيم حملة اعتقالات واسعة لأشخاص اتهمتهم بالانتماء إلى "تنظيم الجماعة الإسلامية المقاتلة"، التي تدرجها الولايات المتحدة على قائمة المنظمات الإرهابية [٤٣].

ورغم هذه المساعي الليبية؛ لم تأتِ المكافأة المتوقعة برفع العقوبات الدولية عن ليبيا؛ وإنما جرى تعليقها فقط ريثما يُحل الخلاف حول التفاصيل المتعلقة بتسوية قضية ليوكربي، وهو ما حدث بالفعل عندما قبلت طرابلس في أكتوبر ٢٠٠٢ دفع تعويضات تقدر بنحو ٢,٧ مليار دولار لأهالي ضحايا لوكيربي، بواقع ١٠ ملايين دولار عن كل ضحية.

وردًّا على اتهام وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) لكل من ليبيا و سوريا والسودان في ٢٠٠٣/١/٨ بالسعي إلى الحصول على أسلحة للدمار الشامل -بما فيها النووية- والتقنيات الخاصة بها؛ قال العقيد القذافي في ٢٠٠٣/١/١٢ إن ليبيا ساعدت أمريكا في ملاحقة الإرهابيين، مؤكدًا أن التعاون الليبي في مكافحة الإرهاب لا رجعة فيه. واعتبر أن الدعم الواسع الذي يلقاه تنظيم القاعدة

خطر على حكمه، وأشار إلى أن أعضاءً في هذا التنظيم حاولوا اغتياله[٤٤].

وبقدر ما ابتدعت الولايات المتحدة وسائل ضغط على ليبيا، بقدر ما اجتهدت الأخيرة للالتفاف عليها؛ فعلى سبيل المثال حشدت الدبلوماسية الأمريكية جهودها لمنع المرشحة الليبية السفيرة نجاة الحجاجي من الفوز برئاسة لجنة حقوق الإنسان في دورتها التاسعة والخمسين (يناير ٢٠٠٣) [٤٥]، وقررت واشنطن في هذا التوقيت تمديد العقوبات الاقتصادية على ليبيا، المفروضة بمقتضى قانون داماتو[٤٦]، وكان الردُّ الليبي بإدارة حملة دبلوماسية هادئة عبر آليتين؛ الأولى توسيط دول عربية (مصر- تونس- المغرب) لترطيب الأجواء مع واشنطن، وكذلك توسيط الإيطاليين لنفس الغرض. والأخرى إجراء اتصالات ثنائية مباشرة مع الولايات المتحدة، وتمت أكثرها في لندن، وقاد الجانب الليبي فيها رئيس جهاز المخابرات موسى كوسة[٤٧].

وبقصد تخفيف أثر تصريحات القذافي إلى قناة الجزيرة (فبراير ٢٠٠٣) التي وصف فيها أمريكا أنها في "حالة جنون لاعتزامها شنَّ الحرب على العراق"[٤٨]، سارعت ليبيا إلى قبول المسئولية المدنية عن حادث لوكيربي[٤٩]. وإزاء اتهام واشنطن لطرابلس -مرة أخرى- بالسعي لامتلاك أسلحة دمار شامل[٥٠]؛ عقدت جمعية الصداقة الأمريكية/ الليبية في ليبيا(ويرأسها عادل الدائمي) احتفالاً بعيد الاستقلال الأمريكي لأول مرة في ليبيا منذ عشرين عامًا، وتم توجيه الدعوة لـ٥٠٠ شخص من الجالية الأمريكية في ليبيا، ودعا الدائميُّ الرئيسَ جورج بوش لرفع الحظر عن سفر الأمريكيين إلى ليبيا، ودعا الطرفين لطي صفحة الماضي؛ لأن هناك إمكانية لعمل مشترك[٥١].

وكان العقيد القذافي قد بدأ قبل أيام من انطلاق الحرب التي قادتها الولايات المتحدة على العراق في مباحثات للتخلي عن أسلحة الدمار الشامل التي كانت في حوزته[٥٢]. وقد أعرب رئيس جهاز المخابرات الليبي لمسئولين من جهاز المخابرات البريطانية (MI6) في مارس ٢٠٠٣؛ استعداد ليبيا للسير في هذا الاتجاه؛ مما أدى لقيام مسئولين من هذا الجهاز، وجهاز المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) بزيارتين إلى ليبيا في أكتوبر وديسمبر ٢٠٠٣. ونتيجة لهذه الاجتماعات صدر بيان عام مشترك عن الدول الثلاث في ٢٠٠٣/١٢/١٩، بالتزام ليبيا الطوعي بالتخلي عن أسلحة الدمار الشامل[٥٣].

وسارت ليبيا خطوات أخرى في نفس الاتجاه؛ فانضمت إلى معاهدة تدمير الأسلحة الكيمياوية في يناير ٢٠٠٤، ثم وقَّعت البروتوكول الإضافي لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، الذي يسمح لوكالة الطاقة الذرية بالتفتيش المفاجئ على المنشآت الليبية (مارس ٢٠٠٤). وانتهت القصة -بعد شد وجذب- نهاية سعيدة باستئناف العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين الولايات المتحدة وليبيا في مايو ٢٠٠٦، وإطلاق إجراءات لشطب اسم ليبيا من قائمة الدول الراعية للإرهاب[٥٤].

وبالرغم من ذلك يبدو أن استمرار التحسن في العلاقات الليبية/ الأمريكية يتوقف على أمرين؛ **الأول** مدى قيام ليبيا بفتح أبوابها للاستثمارات الأمريكية، خصوصًا في مجال النفط؛ حيث تطالب واشنطن بإنهاء سيطرة الدولة الليبية على قطاع الطاقة، وفتحه أمام الاستثمار الأجنبي كما حدث في الجزائر، **والآخر** يتعلق باحتمالات انزلاق الأوضاع إلى مواجهة أمريكية/ إيرانية في المدى المنظور؛ حيث سيزيد ذلك من قيمة النفط الليبي، خصوصًا إذا نفذّت إيران تهديداتها بضرب موانئ تصدير النفط في الخليج العربي[٥٥].

٢- تعامل النظام الليبي مع قضية الإصلاح

يستند النظام السياسي في ليبيا على النظرية الجماهيرية، التي تقرر أن المؤتمرات واللجان الشعبية هي

الإطار الوحيد للنشاط السياسي لأفراد المجتمع؛ ومن ثمَّ فالأحزاب السياسية محظورة منذ ثورة ١٩٦٩، ويعتبر القانون رقم ٧١ لعام ١٩٧٢ أن تكوين أحزاب سياسية جريمة ضد الثورة والشعب عقوبتها الإعدام[٥٦].

هذا يعني أن الدولة تسيطر تمامًا على المجتمع في ليبيا، وأداتها الأهم في ذلك هي اللجان الثورية، التي تمثل العقبة الأساسية أمام أي إصلاح سياسي منتظر، ولا يزال النظام حريصًا على عدم المساس بها بشكل فجائي وحادٍ؛ حيث ينتشر كوادرها في معظم المؤسسات الليبية، مما يعيق تعزيز التوجهات الانفتاحية؛ كما جاء على لسان رئيس الوزراء السابق شكري غانم.

يرفض أهلُ الحل والعقد في طرابلس الرؤيةَ الأمريكية للإصلاح السياسي، ويقدّمون في كل المناسبات الإعلامية والسياسية طرحًا خاصًا يبرز تفرد الديمقراطية الليبية أو ديمقراطية الجماهير. وقد رفض وزير الخارجية عبد الرحمن شلقم في منتدى المستقبل المنعقد في الرباط (ديسمبر ٢٠٠٤) طرح كولن باول –وزير الخارجية الأمريكي السابق– معتبرًا "أن النظام الجماهيري متفوق على الديمقراطيات الغربية"[٥٧].

أما العقيد القذافي؛ فقد دعا في كلمة له أمام الفعاليات الشعبية في مارس ٢٠٠٥؛ إلى تخصيص مقاعد للغربيين في المؤتمرات الشعبية، حتى يتعلموا التجربة الجماهيرية. وفي حديث سابق لمجلة "تايم" الأمريكية أكَّد القذافي أن الليبيين يعيشون في نعيم، ولا يحتاجون إلى إجراء انتخابات على النمط الغربي[٥٨].

وفي مارس ٢٠٠٦ قال القذافي في كلمة له؛ إن بلاده هي الدولة الوحيدة في العالم التي تتوافر بها ديمقراطية حقيقية، ووصفَ النظامَ السياسي الأمريكي بأنه فاشل، وأن النظام السياسي في ليبيا متفوق على الأنظمة الهزيلة الزائفة القائمة في العالم الآن التي تشمل الحزبية والنيابية والفردية، وأضاف أن هذه الأنظمة "ديكتاتورية"، تحكم نيابة عن الشعوب، ولا تعبِّر عنها، وأن التمثيل فيها عبارة عن "تدجيل"، بينما يسمح النظام الجماهيري في ليبيا للشعب بالتعبير عن وجهات نظره من خلال المؤتمرات الشعبية[٥٩].

وقبل ذلك بعامين كتب نائب رئيس البرلمان الليبي أحمد إبراهيم (وهو من قيادات اللجان الثورية) مقالاً في صحيفة الزحف الأخضر (مارس ٢٠٠٤) يعلق فيه على مشروع الشرق الأوسط الكبير بالقول إن توجهات الإدارة الأمريكية معادية للعرب؛ فهي لا تقبل إلا أحد اثنين؛ إما عميلاً تابعًا ذليلاً، وإما عدوًا لها. واتهمها أيضًا بالإمبريالية. واحتراف العداء للجميع[٦٠].

وإذا كان هذا هو نمط دفاع المسئولين في طرابلس عن تفرد النموذج الديموقراطي الليبي؛ فإن قضية حقوق الإنسان في ليبيا تعكس مستوى آخر من الجدل بين النظام والدول الغربية. ويتمثل الردُّ الليبي (على عشرات التقارير التي تصدر عن منظمات دولية حكومية وغير حكومية والتصريحات الغربية الرسمية) في اللجوء إلى عدة أساليب منها:

١– إنكار وجود الواقعة أو الحدث أصلاً؛ كما يبرز من تصريحات القيادة بأنه "لا يوجد سجناء للرأي في ليبيا، ولم يُمنع مواطن من السفر"[٦١].

٢– تقديم توضيحات رسمية تقلل من شأن الواقعة؛ مثل بيان مسئول في وزارة العدل في الرد على ما ادعته منظمة هيومان رايتس ووتش في ٢٠٠٦/٣/٣٠ حول وجود سجون في ليبيا، تُحتجز فيها نساء وفتيات لفترات غير محدودة تحت غطاء "مرافق الإصلاح الاجتماعي". حيث أكَّد البيان أن ليبيا ترفض أي ممارسات تمييزية ضد المرأة، وإن وجدت فهي وليدة عادات وتقاليد تسعى الجهات الرسمية إلى استئصالها، و"البيت الاجتماعي" الذي تحدث عنه تقرير هيومان رايتس هو مؤسسة اجتماعية تلجأ إليها

النساء والفتيات اللواتي انقطعت بهن سبل العيش الكريم والحضن الأسري؛ وهو مخصص (أي البيت الاجتماعي) لحمايتهن من القتل؛ حيث إنهن ضحايا لقضايا تتعلق بالعرض والأخلاق، وأسرهن ترفض قبولهن للعيش في محيطهن[٦٢].

٣- رفض الاتهامات، ومهاجمة سياسات الدول الغربية، والتذكير بماضيها الاستعماري وممارستها الراهنة. وأبرز الأمثلة على ذلك هو الجدل الدائر في قضية الحكم على الممرضات البلغاريات بالإعدام، المتهمات بحقن ٤٢٦ طفلاً ليبيًا بفيروس الإيدز؛ فقد انتقد حسونة الشاوش (المتحدث باسم الخارجية الليبية) ما أدلى به نظيره الأمريكي في مايو ٢٠٠٤، فقال الشاوش: كان على أمريكا أن تخجل من فضائح سجن أبو غريب، وألا تعلِّق على الأحكام الصادرة على الطبيب والممرضات؛ فلم يعد باستطاعة أمريكا أمام شعبها والعالم بعدما شاهده العالم في سجن أبو غريب أن تتحدث عن حقوق الإنسان أو الحيوان. وأشار إلى أن أمريكا بهذا التصريح الذي أدلى به المتحدث باسم خارجيتها تريد أن تقول إن مقتل أكثر من ٤٠٠ طفل ليبي بسلاح من أسلحة الدمار الشامل (الإيدز الذي يمثل سلاحًا بيولوجيًّا) عمدًا هو أمر مقبول، أما القصاص من قاتليهم فهو أمر غير مقبول؛ ببساطة لأن الأطفال هم عرب مسلمون... إذن قتلهم أمر مقبول[٦٣].

٤- الإشادة بكفاءة المؤسسات الليبية واستقلاليتها، وعدم خضوع ليبيا للضغوط الخارجية؛ كما جاء على لسان عبد الرحمن شلقم وزير الخارجية الليبي بعد تثبيت الحكم بالإعدام على الممرضات البلغاريات والطبيب الفلسطيني في ديسمبر ٢٠٠٦؛ حيث قال: "ليبيا لا تخضع لضغوط خارجية؛ لا سياسيًّا ولا قانونيًّا. لا أحد يتدخل في تطبيق القانون في ليبيا، لا القذافي ولا غيره"[٦٤].

٥- تسيير المظاهرات الشعبية للاحتجاج على دعوة الرئيس الأمريكي جورج بوش في أكتوبر ٢٠٠٥ لإطلاق سراح الممرضات البلغاريات[٦٥].

وهذه الأساليب المختلفة تعكس في الواقع درجة من الممانعة الليبية الرسمية والشعبية للرؤى الغربية في قضايا الإصلاح السياسي. وبينما يرى كثيرون في الغرب ما يحدث في ليبيا على أنه مؤشرات على عدم توفر إرادة الإصلاح لدى القيادة الليبية، تسعى الأخيرة إلى إبراز تناقضات الرؤى والممارسات الغربية، وانتهاكاتها المتعددة لحقوق الإنسان الغربي. ويبدو أن ملف حقوق الإنسان تحديدًا سيسهم لوقت غير قصير في بروز خلافات بين ليبيا والدول الغربية في شأن تفسير هذه الحقوق، ومدى تحققها.

وإجمالاً لما تقدم بشأن الحالة الليبية؛ يمكن القول إن النظام الليبي لا زال يملك قدرات واضحة يتم توظيفها في الالتفاف على الضغوط الأمريكية خصوصًا، والغربية عمومًا، عبر عدة آليات:

١- التلويح بالمصالح الاقتصادية للغرب في ليبيا.

٢- اقتراح مساعدة الولايات المتحدة في بعض أزماتها في المنطقة كما هو واضح في أزمة دارفور؛ حيث ساعدت ليبيا في توصيل المساعدات الأمريكية، وذلك من خلال علاقاتها بالحكومة السودانية وبميشيليات الجنجاويد وبالحركات العسكرية في دارفور[٦٦].

٣- تقديم ما يشبه الرؤى أو المبادرات الجديدة في موضوع الصراع العربي/ الإسرائيلي؛ حيث اقترح العقيد القذافي بديلاً عن خطة خارطة الطريق التي أُعلن عنها في مارس ٢٠٠٣؛ أن تُقام دولة "إسراطين" التي تجمع بين الفلسطينيين والإسرائيليين في دولة واحدة[٦٧].

٤- إطلاق تصريحات حول استعداد ليبيا لدراسة مسألة دفع تعويضات لليهود الليبيين الذين

هربوا من ليبيا بعد عام ١٩٦٧، واستقبال وفود منهم في طرابلس للبحث في هذه المسألة؛ بما يوحي بجدية المسعى الليبي في تعويضهم[٦٨].

٥- تعزيز التفاهمات الليبية- الغربية في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف[٦٩].

٦- الضغط على إيطاليا باعتبارها القوة الاستعمارية التي كانت تحتل ليبيا في بداية القرن العشرين؛ لتحسين علاقات ليبيا مع دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وللكف عن الحملات والتصريحات المسيئة للإسلام، وتحميل هذه الدول تبعات سياساتها الاستعمارية السابقة[٧٠].

٧- اتخاذ إجراءات انفتاحية محدودة، بعد لحظات التوتر مع الدول الغربية؛ كما حدث بالإفراج عن مائة وثلاثين سجينًا سياسيًّا ليبيًّا معظمهم من الإخوان المسلمين؛ للتخفيف من وقع الصدام بين قوات الأمن والمتظاهرين الليبيين، الذين حاولوا إحراق القنصلية الإيطالية في بنغازي (فبراير ٢٠٠٦)[٧١].

سيناريوهات الاستمرار والتغير في النظام الليبي:

إن التدرج والبطء الشديدين اللذين يغلفان حركة النظام تجاه الداخل الليبي، يتناقضان مع جهود النظام المتسارعة للتكيف مع مطالبات الخارج، بإعادة رسم الدور الليبي على الصعيد الإقليمي، تجاه دفعه لأداء أدوار اقتصادية مساعدة للدول الإفريقية بدلاً من الخوض في مشكلات الوطن العربي وقضاياه المعقدة. لكن النظام يقوم حتى الآن بمحاولة لموازنة التيارَيْن الفاعليْن داخله، اللذين يقدمان خطابين سياسيين؛ أولهما الخطاب الثوري الذي تعكسه اللجان الثورية، وأجهزة الأمن والرموز القبَلية المتشابكة هيكليًّا مع النظام الليبي، والتي تمسك بزمام الأمور على الصعيدين النفطي والأمني. ويستند النظام على هذا الخطاب في حفظ استقراره، وعرقلة إمكانية حدوث تغير جذري. أما الخطاب الآخر فهو الخطاب الانفتاحي أو التصالحي مع الدول الغربية، الذي يقوده سيف الإسلام القذافي مستعينًا بخبرات أكاديميين ومثقفين ليبراليين، وهدفه الرئيس صدُّ الضغوط الخارجية – والأمريكية خصوصًا – عبر إظهار أن هناك "تيارًا إصلاحيًّا" في النظام؛ وهو تيار يتمتع بدرجة من النفوذ المستمدة من شخص سيف الإسلام[٧٢].

ثمة توقعات تشير إلى الفرصة المتاحة أمام التيار الثاني ليعزز موقعه في صنع القرار واتخاذه في الجماهيرية؛ بما يعنيه ذلك من انفتاح النظام -جزئيًّا وتدريجيًّا- على الشعب الليبي في الداخل، كما اتضح من الإفراج عن عدد من السجناء السياسيين، وفي الخارج أيضًا كما يظهر من عودة عدد من كبار معارضي القذافي ونظامه (مثل: بشير الرابطي، محمد صالح بويصير، رمضان أبو زعلوك، عبد المنعم الهوني)[٧٣].

هناك بعض العوامل التي تدفع النظام في اتجاه تخفيف قبضته عن الشعب؛ منها:

١- المخاوف من حدوث فراغ قيادي في ليبيا بعد وفاة العقيد القذافي، الذي يتمتع بموقع مركزي في ظل النظام الجماهيري ذي القدرة العالية على إقصاء أي تيارات أخرى جديدة.

٢- عجز النظام الجماهيري عن تحقيق أهدافه المثالية التي أعلنها عام ١٩٧٧؛ حتى إن القذافي نفسه كثيرًا ما ينتقد علانيةً أداء المؤتمرات واللجان الشعبية.

٣- ارتفاع عدد الفقراء من الليبيين إلى نحو مليون مواطن، ووجود قرابة ١٨٠ ألف أسرة تعيش على ١٠٠ دينار ليبي شهريًّا (ما يعادل ٧٥ دولارًا أمريكيًّا)[٧٤]، وتأكيد رئيس الوزراء السابق شكري غانم على بلوغ عدد العاطلين عن العمل نحو ٢٢٠ ألف شخص (أي ١٣% من القوى العاملة الفعلية)[٧٥].المقابل هناك كوابح تحدُّ من قدرة النظام على إصلاح نفسه؛ أهمها تغلغل كوادر اللجان الثورية في المؤسسات كافة، وارتباط التوجه الانفتاحي

بشخص سيف الإسلام؛ الأمر الذي يعني عدم قدرته على إحداث قطيعة مع تراث والده، ويفرض حدودًا على إمكانية أن يحدث تعاون بين المعارضين في الخارج، والقطاعات المؤيدة لتوجهات سيف الإسلام في الداخل الليبي. لا بل إن نسبة يُعتد بها من المراقبين ينظرون إلى التيار الذي يقوده نجل العقيد باعتباره تجميلاً للنظام، وعملية مدروسة لتوريث السلطة بدون إثارة الداخل، مادام الغرب يوافق على رؤية سيف الإسلام وتوجهاته المرتكزة على تحسين العلاقات مع الدول الغربية(٧٦).

باختصار ستبقى قضية الإصلاح في ليبيا بين شد وجذب، إلى حين تبلور اتجاه شعبي قوي يعكس نفسه في مؤسسات حقيقية قادرة على طرح بدائل سياسية، وخلق قيادات مدنية تستطيع تكتيل الليبيين في الداخل والخارج، بما يتجاوز فكرة الإصلاحات الاقتصادية والإدارية التي لا تقود بالضرورة إلى الإصلاح السياسي المنشود؛ لا بل من المحتمل أن تؤدي إلى تجديد آليات سيطرة النظام على البلاد والعباد، ما دام الإصلاح لا يمسُّ جوهر نظرية الحكم الجماهيري والمؤسسات المنبثقة عنها المتحكمة في الشأنين الأمني والنفطي(٧٧).

ثالثًا– حالة السعودية:

ينصرف مفهوم الإصلاح في الحالة السعودية إلى معنى جزئي، يتعلق باتخاذ خطوات محدودة لا يمكن إدراجها ضمن برنامج إصلاحي متكامل، يشمل كل النواحي السياسية والاقتصادية والدستورية. والأهم من ذلك أن الحكومة لم تقدم تصورًا مفهوميًّا واضحًا لما تعنيه بالإصلاح, خاصة ما يتعلق منه بمفاهيم مثل المشاركة السياسية, والعلاقة بين المجتمع والدولة, والمواطنة.. إلخ(٧٨).

من الأهمية بمكان الالتفات إلى البيئة الداخلية السعودية المحيطة بقضية الإصلاح التي تشهد درجة ملحوظة من استخدام العنف العام أو السياسي؛ فأطرافه تشمل بعض الفئات من المجتمع والسلطة, وغاياته سياسية بالأساس(٧٩). وهذا ما يمكن ملاحظته من متابعة سلسلة التفجيرات التي ضربت أنحاء مختلفة من البلاد في القصيم وجدة ومكة والجوف؛ وهو عنف امتد إلى المراكز النفطية في ينبع، ثم أبقيق ثم ساجر. وكانت انفجارات الرياض في ١٢ مايو ٢٠٠٣هي نقطة البداية لهذه التفجيرات، التي تحاول ضرب المقومات الاقتصادية للدولة، وعلاقتها بالمستثمرين و العاملين الأجانب، بما في ذلك العاملين في قطاعات ذات صلة بالأمن أو الجيش أو الحرس الوطني. ويبدو أن الهدف هو محاولة الضغط على الأجانب ودولهم لسحب رعاياهم, وبالتالي تحييد الصراع بين السلطة وبين تيار العنف. وثمة آراء تتخوّف من اتساع دائرة العنف والعنف المضاد –بغض النظر عن مبرارته ومسوغاته ومشروعيته أو عدم مشروعيته– لتصل إلي مرحلة الصراع الاجتماعي المفتوح(٨٠).

١– الضغوط الأمريكية لإصلاح النظام السعودي:

هناك إذن بيئة معقّدة تحفّ بالإصلاح في السعودية؛ حيث تتقاطع الأزمات الأمنية الداخلية، مع درجة مرتفعة من الضغط الخارجي– الأمريكي خصوصًا– الذي تحوّل بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ إلى إدراك حالة السعودية، باعتبارها حالة خاصة، يسودها الجمود السياسيّ و المجتمعيّ الذي أدى إلى انتشار منظومة فكرية منغلقة، تؤصِّل للجمود ورفض الآخر؛ مما أسفر بدوره عن قيام تسعة عشر شخصًا باستهداف الولايات المتحدة في عقر دارها، وكان خمسة عشر منهم يحملون الجنسية السعودية. وكانت الفترة التالية مباشرة لأحداث ١١ سبتمبر حافلة بالمواقف والتصريحات والدراسات، التي توجه انتقادات صريحة لنظام الحكم في المملكة، وتتحدث عن الرؤى الأمريكية للسعودية بعد ١١ سبتمبر، التي

تراوحت بين ترجيح وصول العلاقات السعودية/ الأمريكية إلى مفترق طرق، وبين الحاجة إلى معالجة القضايا الإشكالية في هذه العلاقات من قبيل: وجود تيارات في الجانبين تروّج لصورة سيئة عن الجانب الآخر، والدعم المالي السعودي لصالح منظمات ومؤسسات تعتبرها الولايات المتحدة "إرهابية"، والمطالبة الأمريكية بفتح الاقتصاد السعودي أمام الاستثمارات الأجنبية، خصوصًا في قطاع الطاقة، واتخاذ إجراءات لإصلاح المنظومة القانونية السعودية، للتواؤم مع عضوية منظمة التجارة العالمية، والمطالبة السعودية بأن تكشف الولايات المتحدة عن المعتقلين العرب في السجون التابعة لها داخل أمريكا وخارجها، وتسهيل حصول السعوديين على تأشيرات دخول الولايات المتحدة.. إلخ[٨١].

ويمكن القول إن الولايات المتحدة قد اتجهت إلى إعادة هيكلة العلاقات الأمريكية/ السعودية على أسس تعاونية، بعيدًا عن الاتهامات المتبادلة. وهناك عدة عوامل دفعت في هذا الاتجاه؛ وهي:

١- التهديد الإرهابي المشترك للدولتين الذي لا يمكن أن تواجهه المملكة بدون الدعم الأمريكي، والتعاون الأمني الدائم بين الطرفين.

٢- حاجة السعودية إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية في مجال النفط والغاز.

٣- حاجة السعودية إلى معالجة الأزمة السكانية في ظل تفاقم البطالة بين الشباب وتقلُّص القدرة المالية للدولة.

٤- وجود مصلحة مشتركة للدولتين في أن يسير الإصلاح السياسي في السعودية بشكل تدريجي.

٥- ضرورة إصلاح النظام التعليمي السعودي؛ لتهيئة المناخ للاستقرار الداخلي والإصلاح.

٦- الحاجة المشتركة بين الدولتين للتعاون في مجابهة قوى التطرف الإسلامي، وتعزيز الدور السعودي باعتباره قبلة للعالم الإسلامي، ومدخلاً لدعم قيم الاعتدال والوسطية؛ لمحاصرة نفوذ تنظيم القاعدة.

٧- الحاجة المشتركة إلى توظيف الإعلام في الدولتين لتعميق التفاهم المتبادل، بدلاً من الحملات الإعلامية المتبادلة.

٨- وقف الدعم السعودي والأمريكي للمتطرفين في الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

٩- تحاشي تحول الخلافات الأمريكية/ السعودية إلى ما يشبه صراع الحضارات؛ لأن ذلك هو الهدف الأول لتنظيم القاعدة[٨٢].

٢- الداخل السعودي:

إنَّ خطورة العامل الأمريكي لا تكمن في الضغط على النظام السعودي ليستجيب لمطلب الإصلاح؛ وإنما في تأثير ذلك العامل على زيادة الهوَّة في العلاقة بين المجتمع والدولة في السعودية التي تعاني في الأصل من مشكلات عديدة[٨٣]؛ فالدولة التي شعرت بإمكانية التعرض لخطر الغزو إبان احتلال النظام العراقي للكويت مطلع التسعينيات؛ واجهت بمجرد انتهاء حرب الخليج الثانية في ربيع ١٩٩١ أزمةً تتعلق بشرعية النظام، وسوء إدارته للعوائد النفطية، وإسرافه في الإنفاق على منظومة دفاعية لم يكن في مقدروها صدّ الخطر الخارجيّ. وأصبحت علاقة "الإعالة الأمنية" بين الولايات المتحدة والنظام السعودي مادةً لانتقادات علماء الدين السعوديين، خصوصًا العلماء الشباب. وليس مصادفة أن يشهد عاما ١٩٩١ و ١٩٩٢ تقديم عدد من المذكرات والرسائل المفتوحة، التي تخاطب المِلك وتدعو إلى إصلاحات عامة. واشتهر منها المذكرة التي طالبت بعشرة إصلاحات، وحملَت تواقيعَ ثلاث وأربعين شخصية عامة، وتُعرف أحيانًا بـ "المذكرة العلمانية أو المدنية" (ديسمبر ١٩٩١)، و"المذكرة الدينية" (مايو ١٩٩١) التي حملَت تواقيع اثنين وخمسين إسلاميًا بينهم سفر الحوالي وعائض القرني وناصر العمر

وسلمان العودة، ثم جاءت "مذكرة النصيحة" (١٩٩٢) التي دعت إلي إصلاحات واسعة للمجتمع والسياسة والحكم في البلاد. ونادت بلهجة قوية بالعودة إلى نظام إسلاميّ يَكون أساس الحكم، وشدَّدت على توسيع دور العلماء في الحكم، عبر تشكيل مجلس شورى مستقل يسهم في رسم السياسات الداخلية والخارجية[٨٤].

واعتبارًا من منتصف التسعينيات تعاظَم حجمُ المعارضة السعودية؛ بحيث شكَّل نفوذ "لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية" مصدر إزعاج حقيقي للنظام. وقد انتقل أغلب الناشطين في هذه اللجنة التي تأسست داخل السعودية في مايو ١٩٩٣؛ إلى ممارسة نشاطهم من لندن في أبريل ١٩٩٤، وبرز منهم محمد المسعري وسعد الفقيه. وكانت المطبوعة المنتظمة للجنة "الحقوق" تركز على قضايا فساد الحكم وانتهاك حقوق الإنسان، وسوء الإدارة في مجالات مختلفة. وقد لاقت دعوةُ اللجنة في عام ١٩٩٥ إلى الاعتصام والتظاهر استجابة من المواطنين السعوديين؛ حيث تجمَّعوا في باحات ثمانية مساجد قبل أن تفرِّقهم السلطات. لكن اللجنة تعرَّضت في مارس ١٩٩٦ إلى انشقاق داخلي في صفوفها، أضرَّ بمصداقيتها في السعودية والخارج، وبادر سعد الفقيه إلى تأسيس "حركة الإصلاح الإسلامي في الجزيرة العربية"، التي أصدرت نشرات أسبوعية بعنوان "الإصلاح"، كانت تستمد روحها وإطارها المرجعي من محتوى "مذكرة النصيحة" (١٩٩٢). وقامت الحركة بدعم جماعة "العلماء الشباب" ذات البنية التنظيمية الفضفاضة، والتي أخذ أعضاؤها على عاتقهم الدعوة إلى الإصلاح عبر إلقاء الخطب في المساجد والجامعات[٨٥].

وقد استمرت حركة الإصلاح الإسلامي في تطوير قدراتها على الاتصال بالمواطنين، عبر إنشاء إذاعة تبث يوميًّا برنامجًا سياسيًّا وحواريًّا من لندن، حتى إن جمهورًا لا بأس به استجاب لدعوتها إلى التظاهر والاعتصام في أكتوبر ٢٠٠٣ في مدينتي جدة والرياض[٨٦].

وإذا كان نقد الحُكم أو تقديم معلومات وصور إعلامية عن الأوضاع الداخلية في السعودية، أو حتى الدعوة إلى التظاهر والعصيان المدنيّ؛ هو أقصى ما وصلت إليه أشكال المعارضة السابقة؛ فقد انبثقت فيما بعد معارضة ذات انتشار أوسع، رمزها المحرك هو أسامة بن لادن، الذي ارتبط اسمه في البداية بـ"لجنة النصيحة والإصلاح"، التي يُعتقد أنها أصبحت لاحقًا مظلَّة للجماعات الإسلامية الراديكالية التي تضم سعوديين وغير سعوديين[٨٧].

بيت القصيد فيما تقدم؛ هو التفريق بين تيارين رئيسين لازالا موجودين حتى الآن في الساحة السعودية على الصعيدين السياسي، والفكري/ الديني. التيار الأول هو التيار الإصلاحي الذي يستخدم آليات سلمية أو مدنية، تتنوع من تقديم العرائض والمذكرات، وكتابة المقالات وإلقاء الخطب والدروس، وصولاً إلى التظاهر وتعبئة الشارع. ويتعاطف مع هذا التيار نسبة لا بأس بها من علماء الصحوة ومريديهم، الذين يتحدث عدد منهم عن "إحياء السلفية الحقيقية في صورتها الحيوية المتجددة، أو ببساطة العودة إلى منهج السلف الصالح، وليس إلى إنتاجهم، مع رؤية واضحة لما يجب أن تكون عليه مقاصد الشريعة"، ويدعو بعضهم إلى احترام حقوق الإنسان، وتفعيل دور الشورى انطلاقًا من اهتمام الإسلام بالارتقاء الاجتماعي لأتباعه، تمامًا مثل اهتمامه بارتقائهم الروحي[٨٨].

وبالرغم من تباين آراء المعبِّرين عن هذا التيار تباينًا واسعًا حيث يضم شخصيات إسلامية وليبرالية وسُنية وشيعية؛ إلا أنه يمكن أن يشكل مستقبلاً ما يشبه "التحالف بين قوى وطنية مختلفة الاتجاهات الداعمة للإصلاح"؛ وهو مطلب تمَّ التعبير عنه في وثيقة الإصلاح التي تم تقديمها في ديسمبر ٢٠٠٣،

ووقعها أكثر من مئة شخص من توجهات مختلفة، وطالبت بتغييرات شاملة، وتأسيس ملكية دستورية في السعودية [٨٩].

أما التيار الآخر فهو التيار الجهادي، الذي يتخذ من العنف وسيلةً للتغيير. ويبدو أن تنظيم القاعدة أحرز قدرًا من النجاح في تجنيد أنصار له داخل السعودية. وتشير بعض التقديرات الاستخبارية إلى أن أكثر من ٨٠% من السعوديين يؤيدون القاعدة في حربها ومقاومتها للسياسات الأمريكية في المنطقة (بدون أن يعني ذلك تأييدًا منهم للضربات التي تشنها القاعدة داخل السعودية). وأثناء الحرب الأمريكية على أفغانستان؛ كانت صور ابن لادن تبثُّ بشكل مكثَّف بين الهواتف النقَّالة في السعودية. وبرغم أن التعاطف مع هذا التيار آخذ في التناقص منذ انفجارات الرياض في ١٢ مايو ٢٠٠٣؛ إلا أن الأمر لا يبدو هَينًا، بدليل أن وزارة الشئون الإسلامية أصدرت أمرًا تلزم فيه أئمة المساجد بالقنوت ضد الإرهابيين في مطلع يونيو ٢٠٠٤. وتقدِّر إحدى الدراسات العلمية أن هناك ما بين ١٠ آلاف إلى ٤٠ ألفًا من الشباب، لديهم القابلية للانخراط في العنف[٩٠].

٣- سياسات النظام في التعامل مع المطالبات بالإصلاح (استجابة النظام):

اتبع النظام في سياق سعيه لاحتواء الضغوط الأمريكية المطالبة بالإصلاح -خصوصًا بعد أحداث ٩/١١ مباشرة حيث بلغت تلك الضغوط ذروة غير مسبوقة- سياسة مكوَّنة من عدة خطوات؛ أولها تركيز ولي العهد آنذاك (الأمير عبد الله) على التعامل مع الحملة الأمريكية بأبعادها السياسية والإعلامية والثقافية، باعتبارها حملة ضد المسلمين وعقيدتهم، ترتبط أساسًا بحملة صهيونية ذات صلة باللوبي الصهيوني في واشنطن ضد مواقف المملكة من القضية الفلسطينية، لا سيما دعمها المالي لانتفاضة الأقصى. ثم قام الأمير بالاجتماع على مراحل بعدد من الفئات والقوى السعودية، من أساتذة الجامعات والمعلمين والتجار والمشايخ والعسكريين؛ لحشدهم جميعًا ضد الحملة الأمريكية المناهضة للسعودية. وكانت محاولة منه للتأكيد على أهمية الوحدة الوطنية في التعامل مع انعكاسات الأزمة في العلاقات الأمريكية/ السعودية على الأوضاع الداخلية في المملكة، وهذه الآلية تطورت لاحقًا إلى مؤسسة الحوار الوطني[٩١].

أما الخطوة الثانية؛ فكانت تكليف شركات علاقات عامة بتحسين صورة السعودية في الساحة الأمريكية، واستكتاب عدد من الأقلام الأمريكية للدفاع عن المملكة، وأهمية استقرار العلاقات معها. ثم جرى إرسال عناصر قيادية -ضمن وفد سعودي كبير- برئاسة الأمير نواف بن عبد العزيز إلى منتدى دافوس في فبراير ٢٠٠٢، وقام الأمراء المرافقون له بإجراء مقابلات تليفزيونية مع وسائل إعلام أمريكية، وركزوا على أهمية الدور التعاوني الذي قامت به السعودية في الماضي، وما يمكن أن تقوم به في الحاضر والمستقبل في ردٍّ غير مباشر على الحملات الإعلامية التي شنتها العناصر الإعلامية الأمريكية المعادية للسعودية، خصوصًا في صحيفتي نيويورك تايمز وواشنطن بوست. أما الخطوة الرابعة فكانت تسريب مبادرة سعودية إلى الصحفي توماس فريدمان مطلع عام ٢٠٠٢، تتمحور حول التطبيع الكامل مع إسرائيل، مقابل انسحابها الشامل من الأراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧[٩٢].

وبالرغم من هذا بقي الاتجاه الذي ينتقد السعودية قويًّا، وكان لافتًا أن بعض المؤسسات الأمريكية القريبة من دوائر صنع القرار باتت من بين أهم منتقدي النظام السعودي. وأصبح موضوع المذهب الوهابي الذي تتبناه المملكة، فضلاً عن قضايا أخرى (مثل: دعم السعودية للمدارس الدينية في باكستان، وتمويل جماعات المقاومة الفلسطينية وتحديدًا

حماس والجهاد الإسلامي، وتأييد المملكة لأعداء الولايات المتحدة)؛ مادة لمناقشات حادة داخل الكونجرس الأمريكي في عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣، إلى أن أصدرت لجنة مشتركة من مجلسي الشيوخ والنواب تقريرًا (نُشر في ٢٠٠٣/٧/٢٤) يتهم السعودية صراحة بتمويل تنفيذ هجمات ١١ سبتمبر، وبأنها كانت على علم بأن الجماعات التي تلقت التبرعات السعودية استخدمتها في تمويل الإرهاب. وأورد التقرير أيضًا شهادات عدد من المسئولين الأمريكيين، انتقدوا فيها حكومة الرياض؛ بسبب عدم تعاونها في مجال مكافحة الإرهاب [٩٣].

يضاف إلى ذلك التقارير والدراسات الأمريكية، التي طالبت بوضوح بمعاقبة النظام السعودي؛ بل إنشاء جمهورية إسلامية مستقلة في شرق الجزيرة العربية (تضم آبار النفط)، إذا ما واصلت الرياض دعم المدارس التي تقوم بتلقين "الحقد" ضد الولايات المتحدة على حد تعبير إحدى الدراسات[٩٤].

لكن هذا الخط السياسي المعادي للسعودية؛ لم يكن الوحيد داخل أروقة الإدارة الأمريكية؛ فقد نادت أصوات أخرى بوقف هذه الحملات الإعلامية. ولم يكن بغير معنى أن إدارة بوش الابن رأت ضرورة حذف فقرات من تقرير اللجنة المشتركة لمجلسي الكونجرس؛ لأنها تتضمن معلومات خاصة بتحقيقات لا تزال جارية، ومعلومات حساسة يضرُّ نشرها بالأمن القومي الأمريكي.

ولعله يمكن القول إن الموقف الأمريكي بشقيه الرسمي وغير الرسمي؛ بدأ يتجه نحو قدر من الاعتدال النسبيّ بفعل تطورين هامين؛ الأول سقوط العاصمة العراقية بغداد في ٢٠٠٣/٤/٩، والآخر تفجيرات الرياض في ١٢ مايو ٢٠٠٣. وإذا كان أثر الحدث الأول قد أعطى مؤشرًا على رغبة الولايات المتحدة في فرض مصالحها الاستراتيجية -ولو باستخدام القوة العسكرية بشكل غير مشروع- بما يعنيه ذلك من رسائل سياسية للأطراف العربية كافة؛ من ضرورة السير في ركاب الأطروحات الأمريكية للإصلاح؛ فإن تفجيرات الرياض قد أزعجت الولايات المتحدة؛ لأنها دلَّلت على إمكانية أن تنخرط عناصر من مؤيدي العنف في مواجهات مفتوحة مع النظم العربية "المعتدلة"، ومع السياسة الأمريكية على حد سواء.

وفي الحالتين استطاعت السعودية أن توظِّف تداعيات الحدثين لتأكيد ركائز خطابها حول موضوعي مكافحة الإرهاب والإصلاح السياسي؛ فعلى صعيد الموضوع الأول نظَّمت السفارة السعودية في لندن -بالتعاون مع المعهد الملكي البريطاني لدراسات الدفاع- مؤتمرًا في ٢٠٠٣/١٠/٢٢، عنوانه "مواجهة الإرهاب: تجربة المملكة العربية السعودية"، وألقى فيها سفير السعودية في لندن الأمير تركي الفيصل كلمةً ركَّز فيها على عدة عناصر:

- الإرهاب ظاهرة عالمية لا ترتبط بالإسلام ولا بدولة بعينها.

- السعودية استُهدفت بالإرهاب قبل غيرها ودعت منذ منتصف التسعينيات إلى تبني استراتيجية عربية لمكافحته (وهو ما حدث بالفعل)، كما أسهمت في وضع خطة إعلامية نموذجية شاملة لتوعية المواطن العربي بالقيم الروحية والأخلاقية ضد الإرهاب والفكر المتطرف.

- ضرورة تحديد المقصود بمفهوم الإرهاب والتمييز بينه وبين الكفاح المشروع للشعوب لنيل استقلالها؛ لأن الخلط بينهما يعرقل توحيد الجهود في سبيل التصدي للإرهاب.

- القيادة السعودية تعمل باستمرار على تشجيع نهج الوسطية والاعتدال.

- عدم دقة التقارير التي تتحدث عن وجود صدع في العلاقات السعودية/ الأمريكية؛ حيث إن التعاون بين البلدين وثيق حيث تجمعهما لجنة سعودية/

أمريكية مشتركة لمكافحة الإرهاب، في اجتماعات دورية منذ إنشائها عام ١٩٩٧.

كما استعرض الأمير جهود المملكة في مكافحة الإرهاب على صعيد الإجراءات المالية والأمنية، والتصدي لخلايا الإرهاب، وملاحقة القائمين عليها، واعتقال ٦٠٠ عنصر منهم بطريقة قانونية بدون الوقوع في أسر أسلوب الاعتقالات الجماعية العشوائية، وأوضح أخيرًا جهود بلاده في القيام بمراجعات حسابية دورية على أنشطة الجمعيات الخيرية، وحظر صناديق التبرعات الموجودة في المستشفيات أو المدارس[٩٥].

وفي وقت لاحق ألقى وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل محاضرة في مركز السياسات الأوروبية في بروكسل (٢٠٠٤/٢/١٩)، تضمَّنت رؤية بلاده لقضية الإصلاح. ومما جاء فيها التأكيد على أن "الإصلاح ليس غاية في حد ذاته؛ بل هو وسيلة لتحقيق الهدف، وأنه لضمان فعالية الإصلاح واستمراريته يتوجب توخي العديد من الاعتبارات ومنها: أن تلبي الإصلاحات الاحتياجات الأساسية للمجتمع، وأن تحظى بالتأييد الشعبي والإجماع بقدر الإمكان، وأن تأخذ في اعتبارها الإجراءات النظامية والتوقيت المناسب لضمان انسيابها، وعدم حدوث أي نوع من الإرباك الناتج عن التغيير المفاجئ، الذي قد يؤدي إلى خلق بعض المعاناة للمواطنين". وأشار إلى أن "مقترحات التحول الفوري نحو العلمانية لن تؤدي في النهاية إلى فصل الدين عن الدولة، بقدر ما سينتج عنها اضطرابات تعطي للمتطرفين الفرصة للعمل على ملء الفراغ الناتج عنها؛ ولأن الدين في المجتمعات الإسلامية لا يشكل أساسًا لحكم ثيوقراطي؛ بل هو أداة ضرورية للضبط الأخلاقي، ولمنع الحكومات من إساءة استخدام سلطاتها". كما رفض الأمير أي مشروعات للإصلاح تأتي من الخارج، مؤكدًا أن السوابق التاريخية تؤكد فشل فرض نمط إصلاحي معين على المنطقة العربية [٩٦].

وقد تمَّ التأكيد على ذات الرسالة الموجَّهة للولايات المتحدة والدول الأوروبية خلال لقاء القيادتين المصرية والسعودية في الرياض ٢٠٠٤/٢/٢٤، انطلاقًا من عدة ركائز:-

١- إن فرض نمط إصلاحي بعينه على دول المنطقة لن يحقق الاستقرار فيها؛ بل قد يقود إلى حالة فوضى.

٢- لكل دولة الحق في أن تتبع أسلوبها الخاص في تحقيق الإصلاحات التي تراها ضرورية، وتلبي احتياجاتها وخصوصياتها وهويتها العربية.

٣- الدول العربية معنية بإصلاح ذاتها قبل غيرها[٩٧].

من المهم في هذا السياق إبراز ملاحظتين حول استجابة الخطاب الرسمي السعودي للضغوط الخارجية في قضية الإصلاح ؛ أولاهما نقد الأطروحات الخارجية للإصلاح، وإبراز عدم ملاءمتها للمنطقة العربية؛ نظرًا لغياب المعرفة الغربية الدقيقة بأوضاع المجتمعات العربية وحاجاتها، والأخرى تتمثل في الإقدام على خطوات انفتاحية محدودة، وتقديمها للخارج باعتبارها "خطوات إصلاحية مهمة، " تعكس رغبة النظام في إصلاح ذاته، بالتوازي مع تطبيق سياسة صارمة بحق رموز التيار الإصلاحي، تشمل التوقيف والاستجواب والمحاكمة.

ويمكن القول: إن استجابة النظام على هذا النحو كانت تعكس تقديرًا سليمًا لجوهر ما تريده الولايات المتحدة؛ فالقضية لم تكن دمقرطة النظام السعودي بقدر ما كانت ضمان تعاونه في الحملة الأمريكية على "الإرهاب"، وتشديد رقابته على العمل الخيري، والتضييق على مؤسساته. لذلك فإن امتصاص الغضب الأمريكي لم يكن بالأمر الصعب؛ فهذا الهدف يمكن تحقيقه بأقل القليل من الخطوات الجزئية؛

مثل توسيع مجلس الشورى الذي أصبح في دورته الخامسة (٢٠٠٥) يضم ١٥٠عضواً بدلاً من ٦٠عضواً في دورته الأولى (١٩٩٢)، أو إجراء انتخابات بلدية جزئية على ثلاث مراحل خلال ثلاثة أشهر(فبراير-ابريل٢٠٠٥)، أو تأسيس مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، الذي انتظم في ست جولات منذ يونيو ٢٠٠٣ إلى ديسمبر ٢٠٠٦، وتناول عدة موضوعات تمس موضوع الإصلاح مثل: الغلو والاعتدال، المرأة: حقوقها وواجباتها، وعلاقة التعليم بذلك، ومشكلات الشباب، والتعليم الفني في السعودية ...إلخ [٩٨].

خاتمة

سعت هذه الدراسة إلى معالجة إحدى الإشكالات الكبيرة التي تواجه قضية الإصلاح في العالم العربي، بالتطبيق على ثلاث دول (سوريا – ليبيا – السعودية)؛ وهي الإشكالية المتمثلة في الضغوط الأمريكية عليها لدفعها في اتجاه المزيد من الانفتاح الاقتصادي والسياسي.

بالرغم من تباين استجابة هذه النظم للضغوط الأمريكية؛ إلا أنه تباين في الدرجة وليس في النوعية، والنظم الثلاثة تستجيب للضغوط بعد إبداء درجة ما من الممانعة، لكن هذه الاستجابة أضعف ما تكون في الحالة السورية. وبينما تعكس ليبيا وضعًا وسطًا؛ يبدو النظام السعودي أقربها للتجاوب مع الضغوط الأمريكية، ربما بسبب كون السعودية أكثر اندماجًا في النظام الاقتصادي الدولي، بحكم حاجتها لتصدير نفطها للخارج؛ مما يجعلها تبدي جدية أكبر في السعي نحو الانفتاح الاقتصادي على العالم، كما اتضح من انضمامها رسميًّا إلى منظمة التجارة العالمية في ديسمبر ٢٠٠٥.

ينطبق ذات التحليل على ليبيا، التي أنهكها الحصار الاقتصادي في عقد التسعينيات، لكن الفرص والمصالح الاقتصادية فيها يمكن أن تجعل الدول الغربية -والولايات المتحدة خصوصًا- تتغاضى عن السياسات الثورية السابقة للنظام الليبي حتى بدون أن يخفف من قبضة الدولة على المجتمع والإنسان في ليبيا.

ويبدو أن النظام الليبي يملك القدرة على إغراء الولايات المتحدة بفرص الاستثمار في ليبيا، خصوصًا في قطاعي النفط والغاز اللذين يحتاجان لاستثمارات تقدر بثلاثين مليار لزيادة إنتاج النفط الليبي . وقد أكد على هذا الوجه الاقتصادي أو الاستثماري وزير الاقتصاد الطيب الصافي، الذي صرح أواخر مايو ٢٠٠٦ بأن استئناف العلاقات الدبلوماسية بين واشنطن وطرابلس ينعكس بشكل إيجابي على اقتصاد البلدين، وسيفتح الباب أمام زيادة التبادل التجاريّ، وسيعمل على تطوير قطاعي النفط والغاز اللذين يعتمد عليهما الاقتصاد الليبي بشكل كبير. ولدى ليبيا طموح يتعلق بإنشاء مناطق حرة واستثمارات جدية في السياحة. وقال إن ليبيا تستورد سنويًّا ٨٠٠ ألف طن من الدقيق، وسيأخذ القمح الأمريكي نصيبه من الاستيراد، واعتبر أن شركات الطيران الليبية ستستفيد من التقنية الأمريكية، وسيستفيد الطيارون الليبيون من الدورات التدريبية والتقنيات العلمية الأمريكية [٩٩].

أما سوريا فتبدو حالة مختلفة نسبيًّا عن سابقتيها لعدة أسباب؛ أولها أن النظام السوري يبدو معنيًّا أكثر بالعلاقات مع دول الاتحاد الأوروبي، مقارنة بعلاقاته مع الولايات المتحدة؛ ربما لاعتقاده بأنها غير جادة في الاستجابة للمطالب السورية فيما يخص هضبة الجولان والاعتراف بنفوذها الإقليمي. وثانيها أنه لا يملك بنية اقتصادية واستثمارية منفتحة ولا موردًا نفطيًّا كبيرًا بحيث يغري ذلك الولايات المتحدة لتحسين علاقتها به. وثالثها أن الدولة السورية قطعت شوطًا بعيدًا في توثيق علاقاتها مع إيران، فيما يبدو أنه رهان قابل للاستمرار في المدى القريب على الأقل.

إن دور الدولة الاقتصادي وتوجهاتها السياسية الخارجية لهما علاقة وثيقة بدرجة انفتاحها على مسألة الخصخصة، وإتاحة الفرصة للاستثمار الأجنبي بالدولة. ورغم أن سوريا سبقت ليبيا في الجدل الداخلي حول مشكلات القطاع العام وسبل تطويره؛ إلا أن القرار الليبي بالاتجاه نحو الخصخصة أكثر حسمًا من القرار السوري.

إذن هناك اختلاف بين التوجهين الليبي والسوري؛ فالحكومة السورية تؤكد أنها لا تسعى إلى تصفية القطاع العام، ولا تعترف بفشله تمامًا على نحو ما تعترف الحكومة الليبية؛ وإنما تسعى إلى تأجيره وتحسين أدائه وكفاءته .أما ليبيا التي بدأت خطة خصخصة في يناير ٢٠٠٤ (تضمّنت بيع ٣٦٠ وحدة اقتصادية)؛ فتبدو متحررة من الضغوط السياسية، بعد إنهاء أزمة لوكيربي، على عكس سوريا التي تسير في اتجاه الخصخصة بتردد أكبر؛ بسبب أزمات البيئة الإقليمية المحيطة بسوريا، والتي تمنع صناع القرار من التفرغ لإصلاح شامل للاقتصاد، كما أن ريع النفط الليبي يمكّن السلطات من التجربة والخطأ، بينما لا تمكّن موارد سوريا المحدودة من ذلك[١٠٠].

هذه الفروق الدقيقة بين النظم الثلاثة محل الدراسة؛ لا تنفي وجود تشابه واضح في تردي أوضاعها الداخلية ؛ فالدولة تهيمن على مجتمعها بشكل شبه مطلق، وتعمل بدأب ونشاط لاستمرار إضعاف القطاعات والجماعات الساعية إلى الإصلاح السياسي، باستخدام آليات مختلفة أبرزها اعتقال النشطاء المطالِبين بالإصلاح، والمزايدة عليهم بالقيام ببعض "الإجراءات الآمنة"، التي لا تهدِّدُ بأي حال من الأحوال إحكامَ قبضتها على مقاليد السلطة. وتعرف النظم العربية جميعًا بأن الولايات المتحدة مهتمة بشكل أساسي بما تسميه "الحرب على الإرهاب"، ويكفي لصد ضغوطها التعاونُ في هذا المجال. وربما يُفسر ذلك بضعف تكوينات المجتمع المدني والمؤسسات السياسية في هذه النظم[١٠١].

لاريب أن النظم الثلاثة تملك قدرات رمزية هائلة، يتم توظيفها لتقديم النظام نفسه للخارج باعتباره نمطًا فريدًا لا تلائمه الأطروحات الإصلاحية الخارجية، التي لا تستجيب -عن حق -لأولويات وحاجات المجتمعات العربية.

ويبدو أن "هناك محاولة للتهرب من استحقاقات التحديات والمطالب الخارجية، المتمثلة في مشاريع الإصلاح الأمريكية والأوروبية، بدعوى تناسيها أو تجاهلها لدور إسرائيل في تقويض الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني في المنطقة، وبدعوى أن هذه المشاريع؛ إنما هي مجرد إملاءات خارجية، وكلاهما ادعاء صحيح. ولكن هذه المحاولة ينبغي أن لا تحجب حقيقة أن مطالب الإصلاح السياسي والاقتصادي والتعليمي هي بالأساس مطالب داخلية، وقديمة ونابعة من المجتمعات العربية ذاتها، وأنها ضرورية لهذه المجتمعات، بغض النظر عن موضوع إسرائيل؛ بل إنها ضرورية لمراكمة عناصر القوة في مواجهة التحدي الذي تمثله إسرائيل. وبعبارة أخرى فإن قيام الولايات المتحدة أو أوروبا بسرقة شعار الإصلاح ومفهومه (بهدف إغراء وإغواء المجتمعات العربية أو لابتزاز الأنظمة)؛ لا يجب أن يُرد عليه بإدارة الظهر لهذا المفهوم أو المطلب العادل المتمثل في إصلاح نظم الحكم والتعليم والاقتصاد، ورفع مستوى الحريات والمعيشة، وإرساء مبدأ المواطنة؛ وإنما ينبغي العمل على تجسيده في أرض الواقع، بحسب الأولويات والحاجات العربية، لا سيما أنها انتظرت طويلاً "[١٠٢].

إن حالة العجز العربي هي التي تسمح للخارج "بسرقة مفهوم الإصلاح وتحميله بالدلالات والإيحاءات"، التي تحقق مصالح الخارج. كما أن انسداد آفاق التغيير والتطوير الداخلي وغياب الإجماع الوطني،

وتشتت الإرادتين الرسمية والشعبية؛ تُسهِّل على الخارج مهمته.

ثمة أزمة بنيوية عميقة تعاني منها الدولة القطرية العربية، بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة، ولهذه الأزمة تأثيرات واضحة على ثلاث نواحٍ: أداء الدولة وفاعلية أجهزتها، طبيعة علاقاتها بمجتمعها، ونمط علاقاتها بالعالم الخارجي[١٠٣].

إن السياسات العربية محكومة بأنماط من القيم والممارسات المتناقضة مع قيم الثقافة العربية الإسلامية؛ حيث تستلهم هذه السياسات منظومات ثقافية سبعة، هي: ١- ثقافة الاستبداد بدلاً من ثقافة الديموقراطية.

٢- ثقافة الفساد واللامسئولية بدلاً من ثقافة الشفافية والمساءلة.

٣- ثقافة التطرف والعنف بدلاً من ثقافة الوسطية والاعتدال.

٤- ثقافة الفتنة والصراع بدلاً من ثقافة التعايش والسلم الأهلي.

٥- ثقافة الهدر والتخبط بدلاً من ثقافة البناء والترشيد والتخطيط الاستراتيجي.

٦- ثقافة الفرقة والتجزئة بدلاً من ثقافة الوحدة.

٧- ثقافة التبعية للخارج بدلاً من ثقافة صيانة الاستقلال الوطني والاعتماد على الذات[١٠٤].

باختصار لن يكون هناك إصلاح في العالم العربي بدون إشراك الشعوب على أوسع نطاق، واستثمار طاقاتها وقدراتها في تجديد الحياة السياسية، وتفعيل التغيير على الصعيدين الاجتماعي والسياسي؛ الأمر الذي يتطلب تكوين تيار إصلاحي وطني حضاري في كل دولة عربية يعمل على:

١- تجاوز أزمات الدولة القطرية العربية.

٢- إجراء مصالحات وطنية واسعة وتفعيل الحوار بين مختلف القوى الوطنية.

٣- الاشتباك مع الأطروحات الخارجية الإصلاحية، والعمل على تطويرها لتتوافق مع الأجندة الوطنية للإصلاح، وليس قبول أو رفض أطروحات الخارج، بدون اتخاذ خطوات إيجابية نقدية وبنَّاءة.

٤- إدراك العلاقة الارتباطية بين تحسين أوضاع الداخل، والقدرة على صدِّ ضغوط الخارج؛ فليست هناك حدود قاطعة بين الداخل والخارج كما يتصور كثيرون.

٥- إدراك الصلة الوثيقة بين إصلاح الداخل العربي، ودعم القضية الفلسطينية؛ فمن شأن دمقرطة النظم العربية أن تقدم إسنادًا حقيقيًّا للشعب الفلسطيني في نضاله المشروع لاسترداد أرضه ومقدساته، وتقرير مصيره الوطني، والتخلص للأبد من هيمنة الاحتلال.

يبقى أخيرًا القول إن تكوين الصورة العامة أو الكلية عن مسار قضية الإصلاح في العالم العربي؛ يحتاج لإجراء مزيد من الدراسات المتمعقة حول عدة موضوعات[١٠٥]:

- الولايات المتحدة الأمريكية، ومستقبل قضية الديمقراطية في الوطن العربي، وخصوصًا بدراسة ثلاث حالات تطبيقية هي العراق ولبنان وفلسطين.
- دراسة العملية السياسية على مستوى المحليات في العالم العربي؛ بما يؤدي إلى خلاصات عملية حول إمكانيات التحول الديقراطي من أسفل.
- الآثار السياسية والاقتصادية للصراعات في الوطن العربي؛ على مستوى الحروب الأهلية والصراع بين السلطة والمعارضة، وعلى مستوى النزاعات العربية/ العربية.

الهوامش:

(١) راجع: د حسنين توفيق إبراهيم، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية العربية، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الرسالة ١٩٧ الحولية الثالثة والعشرون، (جامعة الكويت: مجلس النشر العلمي، (١٤٢٣– ١٤٢٤ هـ/ ٢٠٠٢– ٢٠٠٣ م)، ص١٥.

(٢) نقلاً عن: د.حسنين توفيق إبراهيم، تحليل ردود الأفعال العربية تجاه أحداث سبتمبر وتداعياتها، في: د.أحمد يوسف أحمد ود. ممدوح حمزة (محرران) صناعة الكراهية في العلاقات العربية– الأمريكية، (القاهرة: المحرران، ٢٠٠٢)، ص ٢٥٩.

(٣) انظر: د. محمد كمال، الولايات المتحدة والشرق الأوسط: من مبادرة الشراكة إلى مشروع الشرق الأوسط الكبير، ورقة قدمت إلى مؤتمر "مشروع الشرق الأوسط الكبير: جدال الداخل والخارج ومستقبل المنطقة العربية"، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٦-٢٠٠٥/١٢/٢٩ (أعمال المؤتمر تحت الطبع). وأيضًا: د. سيد أبو ضيف، مشروع الشرق الأوسط الكبير والترويج للديموقراطية، مجلة الديموقراطية، العدد ٢٢، أبريل ٢٠٠٦، السنة السادسة، ص ١٣٨.

(٤) ماجد كيالي، خطاب الديموقراطية الإسرائيلي: الشبهات والتوظيفات، شئون عربية، العدد ١٢٢، صيف ٢٠٠٥، ص١٧.

(٥) نقلاً عن: د. عبد الإله بلقزيز، الإصلاح السياسي في الوطن العربي، ورقة العمل في الحلقة النقاشية "حول الإصلاح السياسي في الوطن العربي "، المستقبل العربي، العدد ٣٠٤، يونيو٢٠٠٤، ص٩١.

(٦) هناك عدة مصادر تناولت تأثير السياسة الأمريكية على الأوضاع الداخلية في العراق ولبنان وفلسطين. انظر علي سبيل المثال: د.نيفين مسعد، قضية الديموقراطية في العراق في ظل الاحتلال الأمريكي؛ ود . طلال العتريسي، لبنان: المسار الديموقراطي بين التمثيل الطائفي والتأثير الخارجي؛ ود. محمد خالد الأزعر، مستقبل الدولة الفلسطينية بين التطور الديموقراطي والتسوية السلمية. والأوراق الثلاثة تم تقديمها في مؤتمر "مشروع الشرق الكبير: جدال الداخل والخارج ومستقبل المنطقة العربية"، مصدر سابق. وراجع أيضًا: ميريال ويسباك، آفاق تغيير

السياسة الأمريكية حول قضية السلام في الشرق الأوسط، في: د. نادية مصطفي وأمجد أحمد جبريل (محرران) التسوية الإسرائيلية/ الفلسطينية من خبرة كامب ديفيد ٢ إلى خبرة خطة شارون أحادية الجانب، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، سلسلة شئون إسرائيلية وفلسطينية، العدد ٨، ٢٠٠٥، ص ص ٤٥- ٥٦.

(٧) د.برهان غليون، الرأسمالية العشائرية أو النموذج السوري للانتقال نحو اقتصاد السوق، في: د.رضوان زيادة (محرر) الإصلاح في سورية بين السياسات الداخلية والتحولات الإقليمية والدولية، (جدة: مركز الراية للتنمية الفكرية، ٢٠٠٤)، ص ٢٥.

(٨) نقلاً عن: د. رضوان زيادة، سوريا بين تحديات الإصلاح الداخلي ورهانات التغيير الخارجي، ورقة مقدمة لمؤتمر "مشروع الشرق الأوسط الكبير: جدال الداخل والخارج ومستقبل المنطقة العربية"، مصدر سابق، ص ١٥.

(٩) انظر: د.برهان غليون، مصدر سابق، ص ١٤.

(١٠) د.رايموند ا. هينبوش، سورية بعد حرب العراق بين الإصلاح الداخلي وهجوم المحافظين الجدد، في: د. رضوان زيادة (محرر) الإصلاح في سورية بين السياسات الداخلية ...، مصدر سابق، ص ١١٩.

(١١) د.رضوان زيادة، السلام الداني: المفاوضات السورية/الإسرائيلية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر ٢٠٠٥)، ص ص ٧٠٠– ٧٠١.

(١٢) لمزيد من التفاصيل راجع: د. برهان غليون، "الأسدية" في السياسة السورية أو دور السياسة الإقليمية في تحقيق السيطرة الداخلية، في: د. رضوان زيادة (محرر) معركة الإصلاح في سوريا، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، سلسلة قضايا الإصلاح (٩)، ٢٠٠٦، ص ص ١٥- ٤٥.

(١٣) ياسين الحاج صالح، الصراع حول مستقبل سوريا: سياسات التغيير في بنية مأزومة، في: د.رضوان زيادة، المصدر السابق مباشرة، ص ص ١٠٥– ١٠٦.

(١٤) نقلاً عن المصدر السابق، ص٩٢.

(١٥) د.برهان غليون، الأسدية في السياسة السورية ...، مصدر سابق، ص ص ٢٩- ٣٠.

(١٦) د. رضوان زيادة، السلام الداني ..، مصدر سابق، ص١٢.

(١٧) جميل مطر، الدبلوماسية الشمولية، في: د. عبد الخالق عبد الله، الدبلوماسية العربية في عالم متغير، (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ص ١٦٥.

(١٨) د. محمد السيد سعيد، هل تمثل سوريا حالة مختلفة، الأهرام، ٢٠٠٣/٥/٧، ص٢٤.

(١٩) المصدر السابق؛ وأيضًا: ميريال ويسباك، مصدر سابق، ص ص ٤٥- ٥٦. وكذلك: إبراهيم حميدي، العلاقات السورية/ الأمريكية، ومشروع دمقرطة الشرق الأوسط (١من٢)، الحياة ٢٠٠٥/٦/٨، ص ١٥.

(٢٠) راجع: دانييل سوبلمان، قواعد جديدة للعبة: إسرائيل وحزب الله بعد الانسحاب من لبنان، ترجمة بإشراف: د . عماد فوزي شعيبي، (بيروت: الدار العربية للعلوم، القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٤) ص ص ٥٥– ٩١. و لمزيد من التفاصيل حول منهجية حزب الله السياسية وإدارته للصراع مع الكيان الإسرائيلي راجع: د. عبد الإله بلقزيز، المقاومة وتحرير جنوب لبنان: حزب الله من الحوزة العلمية إلي الجبهة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ص ٦٠- ٦٢.

(٢١) د. محمد السيد سعيد، مصدر سابق.

(٢٢) لمزيد من التفاصيل راجع: أميمة عبد اللطيف، المحافظون الجدد: قراءة في خرائط الفكر والحركة، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٣)، ص ص ٤٣- ٥٤. وأيضًا: ميريال ويسباك، مصدر سابق، ص ص ٤٦- ٥٠. وكذلك: د. أحمد صدقي الدجاني، زلزلة في العولمة وسعي نحو العالمية: تحرير وعدل فسلام، القاهرة: دار المستقبل العربي، ٢٠٠٣، ص ص ٤٦٨– ٤٧٠. وللإطلاع على جذور فكر المحافظين الجدد في الولايات المتحدة ومضامينه الاجتماعية والدينية راجع: كيمبرلي بلاكر (محرر)، أصول التطرف: اليمين المسيحي في أمريكا، ترجمة: د.هبة رءوف وتامر عبد الوهاب، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة ٢٠٠٦.

(٢٣) إبراهيم حميدي، مصدر سابق، وراجع أيضًا: فلا يفت ليفريت، وراثة سوريا: اختيار بشار بالنار، ترجمة: عماد فوزي شعيبي (بيروت: الدار العربية للعلوم والقاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٥).

(٢٤) راجع: نبيل شبيب، الحملة الأمريكية– الصهيونية لتطويع سوريا، في: التقرير الإستراتيجي الإسلامي، يصدر عن مجلة البيان، لندن، ٢٠٠٥، ص ص ١٥٢- ١٨١. وبصفة خاصة الصفحات من ١٦٠ إلي ١٦٧. ولمزيد من التفاصيل

حـول رواد الاستشـراق الأمريكـي وأفكـاره انظـر: د. محمـد الـدعمى، جـذور الاستشـراق الأمريكـي، مجلـة شـئون اجتماعية،العـدد ٤١، ربيـع ١٩٩٤، ص ص ٨١– ٩٢. وأيضًا: د. محمد الدعمى، في جذور الاستشراق الأمريكي، مجلة شـئون اجتماعيـة، العـدد ٤٤، شـتاء ١٩٩٤، ص ص ٩٣– ١٠٤. ولـنفس المؤلـف أيضًا: الاستشـراق: الاسـتجابة الثقافيـة الغربية للتاريخ الإسلامي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦. وأخيرًا د. رشيد أحمد بلحبيب، الاستشراق الأمريكي: طبيعتـه وخلفياته،مجلـة شـئون اجتماعيـة، العـدد ٨٧، خريـف ٢٠٠٥، ص ص ٣٧– ٥٧.

(٢٥) راجع في هذا المعنى: د.عبد العزيز شادي، قدرة النظم العربية على البقاء: حالتا سوريا وليبيا، في: د. مصطفى كامل السـيد (محـرر) الإصـلاح السياسـي في الـوطن العـربي، مركـز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعـة القـاهرة، ٢٠٠٦، ص ص ٣٣١– ٣٥٨. والدراسـة تشـير إلى القـدرات الـثلاث الـتي يمتلكهـا النظامـان السـوري والليبي: القدرة التوزيعية و القدرة الاستخراجية والقدرة الرمزية، وتختم باستنتاج يقول "وثمة اتجاه متصاعد للمواجهة بين سوريا مـن جانـب، والنظـام الـدولي مـن جانـب آخـر؛ ممـا يزيـد مـن ضغوط النظام الدولي على سوريا للتحول الديموقراطي والاصلاح السياسي"، نفس المصدر، ص ٣٣.

(٢٦) راجع: د. حـازم نهـار، المجتمـع المـدني في سـورية ودوره في التغيير، في: د.رضوان زيادة (محرر) معركة الإصلاح في سوريا، ٢٠٠٦، ص ص ١٨٧– ١٩٠.

(٢٧) انظر: عبد الرحمن الحاج، ظواهر الإسلام السياسي وتياراته في سورية.. استعادة الخيار الديمقراطي، في: المصدر السابق، ص ١٥٥.

(٢٨) المصدر السابق، ص ص ١٥٦– ١٥٧.

(٢٩) د. رضوان زيادة، حدود الإصلاح السوري: آلية انتقال السلطة ورهانات التغيير، في: د. رضوان زيادة (محرر) الإصلاح في سـورية بـين السياسـات الداخليـة والتحـولات الإقليميـة والدولية، مصدر سابق، ص ٨٨.

(٣٠) عبـد الـرحمن الحـاج، مصـدر سـابق، ص ص ١٥٨– ١٦٣.

(٣١) لمزيـد مـن التفاصـيل راجـع: غسـان الإمـام، المعارضـة السـورية: ضـباط بـلا عسـكر، صـحيفة الشـرق الأوسـط ١٥/١١/٢٠٠٥. وأيضًا: هدى البكر، المعارضة السورية بين الداخل والخارج، ملف الأهرام الإستراتيجي، العدد ١٣٩، يوليو ٢٠٠٦، السنة ١٢، ص ص ٨١– ٨٢.

(٣٢) وائل السواح، إعادة صياغة لـ "إعلان دمشق"، صحيفة الحياة، ١٦/١١/٢٠٠٥.

(٣٣) محمـد سـيد رصـاص، "إعـلان دمشـق" يـرجّح كفـة الإسلاميين والليبراليين، الحياة ٣/١١/٢٠٠٥. وأيضًا: غسان الإمام، مسيرة "الإخوان" من صَدَّام إلى رياض الترك، الشرق الأوسط"، ٢٢/١١/٢٠٠٥.

(٣٤) راجـع حـديث عبـد الحلـيم خـدام إلى قنـاة العربيـة الفضائية، صحيفة الأهرام، ٣١/١٢/٢٠٠٥.

(٣٥) الأهرام، ٧/١/٢٠٠٦، والحياة، ٦/١/٢٠٠٦.

(٣٦) راجع: هدى البكر، مصدر سابق؛ وأيضًا: أحمد فتحي، جبهـة معارضـة سـورية لتشـكيل حكومـة انتقاليـة، إسـلام أون لاين. نت ١٧/٣/٢٠٠٦، على الرابط:
www.islamonline.net/arabic/news/2006-03/17/article07.shtml

(٣٧) المصدران السابقان. وأيضًا: الحياة ٢٠/٣/٢٠٠٦.

(٣٨) د. رضـوان زيـادة، تبلـور الـوعي الـديمقراطي في الثقافـة السياسـية السـورية، موقـع قنـاة العربيـة علـى الانترنـت، ٣٠/١١/٢٠٠٥.

(٣٩) د. لؤي صافي، الإصلاح في سورية: الخطة والأولويات، في د. رضوان زيادة (محرر) الإصلاح في سورية بين السياسات الداخلية ....، مصدر سابق، ص ص٦٨–٧٠.

(٤٠) صحيفة الأهرام ١٥/٢/٢٠٠١.

(٤١) د. محمـد زاهـي المغـيربي، المجتمـع المـدني والتحـول الـديمقراطي في ليبيـا، عـراجين (أوراق في الثقافـة الليبيـة)، كتـاب غير دوري، العدد الثاني، يونيو ٢٠٠٤، القاهرة: دار سما للنشر والتوزيع، ص ٢٠٢.

(٤٢) د. عبـد العزيـز شـادي، السياسـة الخارجيـة الليبيـة، ورقـة مقدمـة إلى مـؤتمر "مشـروع الشـرق الأوسـط الكبـير: جـدال الداخل والخارج.."، مصدر سابق، ص ١٨.

(٤٣) انظـر: د. نيفـين عبـد المنعم مسـعد، السياسـة الخارجيـة الأمريكيـة تجـاه الـدول العربيـة بعـد أحـداث الحـادي عشـر مـن سبتمبر، في: د. أحمد يوسف أحمد، ود. ممدوح حمزة (محرران) مصدر سابق، ص ١٨٨.

(٤٤) صحيفة الأهرام ٩/١/٢٠٠٣، و ١٣/١/٢٠٠٣.

(٤٥) الأهرام، ١٥/١/٢٠٠٣.

(٤٦) هيثم سعد الدين، تمديد العقوبات الاقتصادية على ليبيا: الخلفيات والتوقعات، الأهرام ٢٠٠٣/١/٢٠.

(٤٧) بشير العدل، صفعة جديدة على وجه الإدارة الأمريكية: ليبيا رئيس لجنة حقوق الإنسان في دورتها ٥٩، صحيفة الأحرار، ٢٠٠٣/١/٢٣.

(٤٨) الأهرام، ٢٠٠٣/٢/٩.

(٤٩) الأهرام، ٢٠٠٣/٣/١٢.

(٥٠) الأهرام، ٢٠٠٣/٦/٢٢.

(٥١) وكالة الأنباء الفرنسية، الاحتفال بعيد الاستقلال الأمريكي في ليبيا لأول مرة منذ ٢٠ عامًا، ٢٠٠٣/٧/٤؛ وأيضًا: الأهرام ٢٠٠٣/٧/٥.

(٥٢) جون هارت وشانون ن. كايل، تخلي ليبيا عن الأسلحة النووية والبيولوجية والكيمياوية والصواريخ الباليستية، في: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٥، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (Sipri)، والمعهد السويدي بالإسكندرية، ترجمة: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٨٩٨.

(٥٣) المصدر السابق، ص ص ٨٩٥-٨٩٦ .

(٥٤) راجع لمزيد من التفاصيل: توفيق المديني، الجماهيرية الليبية تدخل رسميًا العصر الأمريكي، الحياة ٢٠٠٦/٥/٢١، ص ١٥. وأيضًا: رشيد خشانة، واشنطن/ طرابلس: التطبيع الفاتر وضبط الدور الليبي في إفريقيا، الحياة ٢٠٠٦/٦/١٨، ص ١٥.

(٥٥) بدر حسن شافعي، لماذا استأنفت الولايات المتحدة علاقاتها مع ليبيا، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد ١٣٩، يوليو ٢٠٠٦، السنة ١٢، ص ص ٧٩-٨٠.

(٥٦) د. محمد زاهي المغيربي، مصدر سابق، ص ١٩٥.

(٥٧) خالد حنفي علي، كيف تتعامل ليبيا مع مشكلة الإصلاح السياسي، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد ١٢٥، مايو ٢٠٠٥، السنة ١١، ص ص ٥١-٥٢.

(٥٨) الأهرام، ٢٠٠٥/٢/١.

(٥٩) الأهرام، ٢٠٠٦/٣/٢٥.

(٦٠) الأهرام، ٢٠٠٤/٣/٣٠.

(٦١) راجع صحيفة الأهرام في ٢٠٠٤/١/٧، و ٢٠٠٥/١/١٢، و٢٠٠٥/١/١٣.

(٦٢) نقلاً عن: الحياة ٢٠٠٦/٤/٢، ص٦.

(٦٣) راجع: صحيفة الأهرام ٢٠٠٤/٥/٩.

(٦٤) الحياة، ٢٠٠٦/١٢/٢٠، ص٧.

(٦٥) الأهرام، ٢٠٠٥/١٠/٢٠.

(٦٦) راجع تصريحات كونداوليزا رايس عن التنسيق الأمريكي/الليبي لتوصيل المساعدات إلى دار فور، الأهرام ٢٠٠٤/٦/٢٩. وللاطلاع على تحليل متعمق للموقف الليبي في أزمة دارفور وعلاقات ليبيا بمختلف فرقاء النزاع هناك انظر: د. إجلال رأفت، أزمة دارفور بين التجاذبات الداخلية والمصالح الخارجية والاعتبارات الإنسانية، مجلة شئون عربية، العدد ١٢٧، خريف ٢٠٠٦، ص ١٠٦.

(٦٧) انظر: سليم نصار، تطويق ليبيا بقواعد عسكرية في الجزائر ومالي والنيجر: نهاية صدام شجّعت القذافي على التحالف مع أمريكا، الحياة ٢٠٠٣/١٢/٢٧.

(٦٨) راجع تصريحات سيف الإسلام القذافي، في: الأهرام ٢٠٠٤/٣/٢٤، وتصريحات العقيد القذافي في: الحياة ٢٠٠٦/٣/٢٥. وأيضًا: آمال شحادة، اليهود الليبيون يراسلون العقيد القذافي ويباشرون إجراءات استعادة أملاكهم في طرابلس، الحياة ٢٠٠٦/٥/٢٥، ص ١٥.

وأخيرًا: آريك بندر، لقاء المصالحة مع ليبيا في الطريق، صحيفة معاريف ٢٠٠٤/٣/٢٤، مترجم في: مختارات إسرائيلية، العدد ١١٢، إبريل ٢٠٠٤، ص ٨٧.

(٦٩) انظر: الحياة ٢٠٠٦/٦/٢٧، ص ٦.

(٧٠) راجع صحيفة النهار، ٢٠٠٦/٢/١٨ وأيضًا: الحياة ٢٠٠٦/٧/٤.

(٧١) الحياة، ٢٠٠٦/٣/٣

(٧٢) خالد حنفي علي، مصدر سابق، ص ٥١.

(٧٣) راجع صحيفة الشرق الأوسط، ٢٠٠٦/٨/١٩، ص ٧.

(٧٤) راجع تصريحات العقيد القذافي حول عدد الفقراء في ليبيا، الحياة ٢٠٠٦/١/٦ ص ٥.

(٧٥) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، ٢٠٠٦، القاهرة، ص ٢٤١

(٧٦) انتقد سيف الإسلام فكرة توريث الحكم في ليبيا، واعتبر تلك الفكرة عودة إلى القرون الوسطى، راجع: الأهرام ٢٠٠٤/٣/١١. وللاطلاع على بعض أفكار سيف الإسلام انظر:

Yehudit Ronen, Libya's rising star: Saif Al-Islam and succession, Middle East Policy, vol. XII, No. 3, Fall 2005, pp. 136-144.

وأيضًا: فهمي هويدي، عن البيان الأول لثورة القذافي الابن، الشرق الأوسط، ٢٠٠٦/٨/٣٠.

(٧٧) انظر في هذا المعنى: جمعة القماطي، الإصلاح أم التغيير في ليبيا، على الرابط:

www.libya-almostakbal.com/minbaralkottab/septemper2005/JumaAlgamati100905.htm

وأيضًا: سعيد عكاشة، الجدل حول التحولات الديمقراطية والليبرالية في ليبيا، في: أحمد منيسى (محرر) التحول الديموقراطي في دول المغرب العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ٢٠٠٤، ص ص ٢١٣-٢٤٤، وخصوصًا ص ٢٣٩.

(٧٨) د.خالد الدخيل، هل الإصلاح السعودي في مأزق، صحيفة الاتحاد، على الرابط:

http://www.wajhat.com/details.php?id=2054&journal=2003-12-28

(٧٩) راجع: د.متروك الفالح، العنف والإصلاح الدستوري في السعودية، في: مجموعة باحثين، الدستور في الوطن العربي: عوامل الثبات وأسس التغيير، سلسة كتب المستقبل العربي (٤٧)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦، ص١١٦.

(٨٠) المصدر السابق، ص ص ١٢٨– ١٢٩.

(81) Details in : U.S – Saudi relations :Bump in the road or End of road, Middle East policy, vol.x,No4. winter 2003, pp 124-125.

(٨٢) لمزيد من التفاصيل انظر الدراسة القيِّمة التي أعدَّها د.السيد عمر، التهديد وإعادة تشكيل الدور الإقليمي للمملكة العربية السعودية، في : مجموعة باحثين، أمتي في العالم: كتاب غير دوري يهتم بقضايا العالم الإسلامي، ١٤٢٤-١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٣-٢٠٠٤، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، الجزء الثاني، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥ م، ص ص ٦٩٧– ٧٣٣ .

(٨٣) انظر: د . متروك الفالح، المستقبل السياسي للسعودية في ضوء ٩/١١: الإصلاح في وجه الانهيار والتقسيم، ص١ على الرابط:

www.gulfissues.net/mpage/derasat/alfalih.htm

(٨٤) راجع: د.مضاوي الرشيد، تاريخ العربية السعودية بين القديم والحديث، ترجمة: عبد الإله النعيمي (بيروت: دار الساقي، ط٢، ٢٠٠٥)، ص ص ٢٢٥-٢٣٥. وللاطلاع على نصوص هذه المذكرات أو العرائض، انظر: جوزيف أ.كيشيشيان، الخلافة في العربية السعودية، ترجمة: غادة حيدر، (بيروت: دار الساقي، ،الطبعة الثانية،٢٠٠٣) ص ص ٢٩٧-٣٠٦.

(٨٥) لمزيد من التفاصيل انظر :د.الرشيد، مصدر سابق، ص ص ص ٢٣١– ٢٤٨.

(٨٦) د. مضاوي الرشيد، مأزق الإصلاح في السعودية في القرن الحادي والعشرين، (بيروت :دار الساقي، ٢٠٠٥)، ص ص ٦٨ -٧٢.

(٨٧) د.مضاوي الرشيد، تاريخ العربية السعودية بين القديم والحديث، ص ٢٤٩ -٢٥٠ .

(٨٨) هذه الأفكار جزء من آراء الشيخ عبد الله الحامد. ويرى الباحث ستيفن لاكرويس أن العناصر السُّنّية في الساحة الفكرية السعودية انقسمت منذ نهاية التسعينيات إلى ثلاثة اتجاهات رئيسية؛ يتكون أولها من الأعضاء البارزين في تيار الصحوة الإسلامية؛ مثل سلمان العودة وعايض القرني. أما الاتجاه الثاني؛ فيضم الإسلاميين الذين اختاروا أن يخوضوا غمار الدعوة الجهادية العالمية، مناصرين ومنظرين ومتحدثين باسم هذه النزعة . أما التيار الأخير؛ فيتكون من الذين اختاروا خطًا وسطًا، ويضم شخصيات إسلامية وليبرالية سابقة، وفيهم سنّة وشيعة، ويدعون إلى الإصلاح والتغيير، ضمن إطار إسلامي، عبر إعادة قراءة المذهب الوهابي المنتشر في السعودية . ويطلق لاكرويس على هذا التيار مصطلح "الإصلاحيين الليبرو – إسلاميين الجدد". راجع لمزيد من التفاصيل :

Stephane Lacroix , Between Islamists and Liberals: Saudi Arabias New "Islamo – Liberal" Reformists, Middle East Journal , Vol.58, No. 3 , Summer 2004 , pp. 345 – 365.

ويمكن الاطلاع على ترجمة عربية لهذه الدراسة الهامة، على موقع مجلة شئون سعودية على شبكة الإنترنت على الرابط التالي:

www.saudiaffairs.net/webpage/sa/issue20/article 20/article 05.htm

(٨٩) لمزيد من التفاصيل راجع : د.مضاوي الرشيد، مأزق الإصلاح في السعودية ..، ص ص ٧٩ – ٨٣.

(٩٠) راجع: د. متروك الفالح، العنف والإصلاح الدستوري في السعودية، مصدر سابق، ص١٣٠.

(٩١) انظر: د.متروك الفالح، المستقبل السياسي للسعودية في ضوء ٩/١١، مصدر سابق، ص ٤.

(٩٢) انظر: المصدر السابق، ص ص ٤– ٥.

(٩٣) لمزيد من التفاصيل راجع : سمير فاروق حافظ، مؤتمر مكافحة الإرهاب: تجربة المملكة العربية السعودية، شئون

خليجية، المجلد السادس، العدد ٣٦، شتاء ٢٠٠٤، ص ص ١٣٤– ١٤١.

(٩٤) المصدر السابق ص ١٣٤– ١٣٥. وراجع أيضًا: هانيء رسلان، في: أحمد إبراهيم محمود (محرر)، الخليج .. والمسألة العراقية : من غزو الكويت إلى احتلال العراق ١٩٩٠ – ٢٠٠٣، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ص ٨٠ وما بعدها.

(٩٥) سمير فاروق حافظ، مصدر سابق، ص ص ١٣٥ – ١٣٦.

(٩٦) راجع صحيفة الشرق الأوسط، ٢٠٠٤/٢/٢٠.

(٩٧) نقلاً عن : د . حسن أبو طالب، الإصلاح والسياسة الخارجية السعودية، السياسة الدولية، العدد ١٥٦، أبريل ٢٠٠٤، ص١٠٥ .

(٩٨) انظر:

Amr Hamzawy, the Saudi Labyrinth: Evaluating the current political opening, Carnegie papers, Middle East Series, No. 68, April 2006.

والدراسة متاحة في موقع وقفية كارنيجي على الإنترنت.

(٩٩) انظر : سعيد فرحات، تطبيع العلاقات مع أمريكا ينعش الاقتصاد:٣٠ مليار دولار استثمارات مطلوبة لزيادة إنتاج النفط الليبي، مجلة الأهرام العربي، العدد ٤٨٠، ٢٠٠٦/٦/٣، ص ص ٤٦–٤٧.

(١٠٠) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠٠٦، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٢٤٣.

(١٠١) د.مصطفى كامل السيد، المجتمع المدني والتطور الديموقراطي في الوطن العربي، في: د.مصطفى كامل السيد (محرر)، الإصلاح السياسي في الوطن العربي، مصدر سابق، ص ص ٢٨–٣١.

(١٠٢) نقلاً بتصرف عن: ماجد كيالي، مشاريع الإصلاح في المنطقة: تنافسات خارجية وتجاذبات إقليمية، شئون عربية، العدد ١١٩، خريف ٢٠٠٤، ص ٦٥. وحول نفس المعنى انظر: عمر كوش، الإصلاح السياسي هدف من أجل قوة الداخل العربي، حوار العرب، (بيروت: مؤسسة الفكر العربي)، العدد ١، ديسمبر ٢٠٠٤، ص ص ٥٣– ٥٦.

(١٠٣) د. حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص ص ٥٧– ٦٨.

(١٠٤) راجع: د.حسنين توفيق إبراهيم، المتغير الثقافي في تحليل السياسات العربية: قضايا وإشكالات، ورقة مقدمة إلى مؤتمر "الخصوصية الثقافية: نحو تفعيل التغيير السياسي والاجتماعي"، برنامج حوار الحضارات، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٤/١١ سبتمبر ٢٠٠٦، ص ص ٢– ٣ (أعمال المؤتمر تحت الطبع).

(١٠٥) انظر: د. حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية ...، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ص ٣٦٣– ٣٦٤.